

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٥٣** (المستأنفة ١)

الاثنين، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إلكن	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كرافتشنكو
	أوغندا	السيد أوسيتي
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد جبريل
	الصين	السيدة هي فن
	فرنسا	السيدة رويل
	فييت نام	السيد تا هونغ دنه
	كرواتيا	السيد سكراتشيتش
	كوستاريكا	السيد غييرمت
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد هايسل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أحمد
	اليابان	السيد ناكانو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

09-38599 (A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أُذكر جميع المتكلمين، وكما أشرت في الجلسة الصباحية، بأن يقصروا مدة بياناتهم على خمس دقائق، إن أمكن، حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تعمم النصوص المطبوعة وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

وقبل أن أبدأ في إعطاء الكلمة، أود أن أرحب بأميننا العام المساعد الجديد للدعم الميداني، السيد أنطوني بانبري. وقد انضم إلينا في الأمانة العامة واليوم في مجلس الأمن. أرحب به وأتمنى له دوام النجاح.

أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة للاشتراك في هذه المناقشة التي تأتي في وقت مناسب جدا. وأشكر أيضا وكيليّ الأمين العام السيد آلان لوروا والسيدة سوزانا ملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

تبين الزيادة الكبيرة في عدد حفظة السلام وزيادة تعقد البعثات حاليا ثقة الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتمثل هذه الثقة رصيدا سياسيا كبيرا. وهي تعبير عن احترام مبادئ الحياد وموافقة الأطراف واستخدام القوة في حالات الدفاع عن النفس أو في تنفيذ ولاية ما.

ومع ذلك، فإن نفس هاتين السمتين للعمليات في الوقت الحاضر - وحدات أكبر وتعقد أكثر - ينطويان على العديد من التحديات التي تواجه المنظمة والدول الأعضاء فيها. وأهم تلك التحديات ضرورة أن يوفر مجلس الأمن الاهتمام السياسي المستمر والتوجيه ليس للبعثات ذات المسؤوليات والاحتياجات الكبيرة فحسب، وإنما لعمليات السلام المطلوب من تلك البعثات دعمها. وكما نعلم جميعا، فإن حفظ السلام ليس بديلا عن العمليات السياسية التي يجب على أطراف الصراع حل خلافاتها من خلالها، ولا يمكن للمجتمع الدولي ولا ينبغي له أن يقود الجهود الوطنية الرامية إلى إعادة البناء أو التنمية. ولكن دعم هذه الجهود والاهتمام بها أمران حاسمان لا بالنسبة للبلدان ذاتها فحسب، بل من أجل الاستدامة طويلة الأجل لبعثات الأمم المتحدة أيضا.

إن ما تقدم هو أيضا ذو صلة بالتصدي لتحدٍ كبير آخر، وهو ندرة البلدان المساهمة بقوات. فهناك حاجة حقيقية لتحديد مساهمين جدد وتشجيع المساهمين السابقين على استئناف إسهاماتهم وإقناع المساهمين الحاليين بزيادة إسهاماتهم.

لقد استجابت البرازيل للدعوة. فمنذ عام ٢٠٠٤، ضاعفت إسهامها عشرة مرات بالمقارنة مع الزيادة في العدد الإجمالي للقوات المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي بلغت أربعة أضعاف. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ٨٠ في المائة من القوات العاملة في بعثات الأمم المتحدة اليوم تأتي من بلدان نامية. ومن الأهمية بمكان أن تشارك العضوية العامة في الاستجابة الجماعية لتلبية الطلب المتزايد على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولئن كان من المهم إدراك تلك التحديات، فإنه من الضروري بنفس القدر الامتناع عن الإيحاء بحدوث أزمة وشيكة في عمليات حفظ السلام أو إثارة الشكوك بشأن قدرة المنظمة على التصدي لهذه التحديات.

وبدلا من ذلك، ينبغي أن نسعى إلى إصلاح ما يجب إصلاحه بصورة منهجية وشاملة وشفافة، وبدون تشتيت الجهود في عدد كبير جدا من المبادرات، مهما حسنت النوايا الكامنة وراءها.

كما ينبغي أن نركز على التنفيذ الكامل للقرارات التي اتّخذت فعلا. وعلى نحو خاص، يبدو من غير المناسب أن نتكلم عن أزمة مالية فيما يتعلق بحفظ السلام. صحيح أن الميزانية قد ارتفعت بصورة كبيرة وأصبحت تشكل عبئا على جميع الدول الأعضاء بكل تأكيد. غير أن ارتفاع التكاليف المالية ليس إلا نتيجة منطقية لإنشاء بعثات جديدة وتوسيع نطاق البعثات القائمة، وهو ما ينجم، بدوره، عن قرارات تتخذ في المجلس.

ولدى اتخاذ الأعضاء للقرارات، فإنهم يدركون بطبيعة الحال ما يترتب عليها من تبعات مالية. وينبغي أن يكفلوا، في اللجنة الخامسة، حصول البعثات على ما تحتاج إليه من موارد لتنفيذ ولاياتها. ويبدو أن إغلاق البعثات التي تقوم الحاجة إليها، أو تفادي إنشاء بعثات يرى المجلس أنها ضرورية لصون أو استعادة السلم والأمن الدوليين، استجابتان غير مستحسنتين للمشكلة الاقتصادية. وبدلا من ذلك، يجب على البلدان المضيفة والأمم المتحدة العمل معا لإيجاد الظروف التي تسمح بسحب البعثات وإغلاقها في الوقت المناسب. وبعبارة أخرى، فإن التزام البلد المضيف على نحو حازم بالتغلب على أسباب الصراع، اقترانا بدعم الأمم المتحدة، سيسهم في تحقيق أو استعادة الاستقرار السياسي والأمن عاجلا وليس آجلا.

وفي الوقت ذاته، من المهم أن يستمر مجلس الأمن في التركيز على صياغة الولايات التي تتسق مع الاحتياجات في الميدان. وفي هذا السياق، أود أن أدلي بملاحظة موجزة لكنها هامة من حيث المفهوم. ترى البرازيل أن عبارة ”المساهمين بالأموال“ ينبغي ألا تستخدم في سياق حفظ السلام، لأنها تتناقض مع روح ونص الميثاق. فكل الدول الأعضاء تساهم في الميزانية وفقا لقدرتها على الدفع. وفيما يتعلق بمسألة ترتبط ارتباطا مباشرا بالسلم والأمن الدوليين أي أنها أمر يصب في مصلحة العضوية برمتها، ينبغي ألا نقيم أو نشجع أي شكل من أشكال التراتبية.

وقد بدأت تجربة البرازيل كبلد مساهم بقوات في الأربعينات من القرن الماضي. ومنذئذ، شملت تلك التجربة المساهمة بقوات بلغ قوامها ٣٠ ٠٠٠ جندي تقريبا. وقد أكدت آخر مساهمة لنا، في هايتي، فهمنا أن الأنشطة العسكرية وأنشطة الشرطة لا تكفي لبناء استقرار طويل الأجل. فاستدامة السلام تتطلب من بعثة ما لحفظ السلام أن تساعد أيضا في دعم المصالحة الوطنية، وتوطيد المؤسسات الوطنية، وتعزيز التنمية. كما تدل تجربتنا على أن التفاعل الوثيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات أمر لا بد منه.

وقد أنشأ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) مجموعة واسعة النطاق من الآليات للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات. وفي جهودنا الحالية لإجراء الإصلاحات، حبذا لو قمنا بتحسين تلك الآليات بدلا من ابتكار آليات جديدة. ويتمثل مفتاح إقامة علاقة مفيدة على نحو متبادل بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في مراعاة آرائها على نحو شامل. وينبغي أن يترجم ذلك، أولا وقبل كل شيء، إلى تحسين استخدام المناقشات التي تجرى في الجلسات قبل تجديد الولايات. وينبغي للمجلس أن يبدي الإرادة السياسية لتعميم الاقتراحات والمنظورات المستقاة من التجربة القيمة للبلدان المساهمة بقوات. وذلك أمر حاسم الأهمية لكفالة الاتساق بين المجلس والبلدان التي تتحمل مسؤوليات في الميدان. ومن المناسب أيضا أن نعزز امتلاك زمام أمور حفظ السلام من جانب الدول المستعدة للمساهمة بقوات، وبالتالي، تشجيعها على توفير الموارد المطلوبة للاستجابة للطلب المتزايد. وبعبارة أخرى، ستساعد المشاركة والشمول المنظمة أيضا على مواجهة التحديات التي ذكرتها آنفا.

ويكمن تحد هام آخر في التعامل مع البلدان المساهمة بقوات بصورة متسقة ومستدامة، وليس على نحو متقطع، كما كان الشأن في الماضي. ويصدق ذلك بصورة خاصة على مبادرات الإصلاح. كما ينبغي أن ننظر بصورة متأنية في توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

والبرازيل على استعداد لمواصلة المساهمة في عمليات حفظ السلام، ليس في الميدان والمقر فحسب، بل أيضا من خلال المشاركة في المناقشة بشأن التدابير الضرورية لتحسينها. ويكتسي هذا المسعى أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل المنظمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الشوابكة (الأردن): اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم بالشكر الخالص والتقدير البلاغ على دعوتكم لعقد هذه الجلسة الهامة وعلى إدارة أعمال المجلس بكل حكمة واقتدار، والشكر أيضا لسلفكم الممثل الدائم للاتحاد الروسي.

ويتقدم وفد بلدي بالشكر لكل من وكيل الأمين العام لشؤون حفظ السلام، السيد ألان لوروا، ولوكيلة الأمين العام للدعم الميداني، السيدة سوزانا مالكورا على إحاطتيهما الشاملتين وعلى تواصلهما مع مختلف الدول للتشاور معها وإطلاعها على آخر التطورات المتعلقة بإعداد وثيقة الأفق الجديد. كما يؤيد الأردن البيان الذي سيدلي به ممثل المغرب الشقيقة بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

يشهد عام ٢٠٠٩ مرور عقدين على المشاركة الأردنية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي بدأت بتوجيهات ملكية سامية امتدت بكثافة حتى يومنا هذا، ليصبح الأردن من الدول الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمل الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن حجم المشاركة الأردنية الحالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لدليل على مدى التزام الأردن المعلن والثابت بمبادئ هذه المنظمة وأهدافها النبيلة في صون السلم والأمن الدوليين.

لقد شهدت البيئة الأمنية الدولية في العقدين الأخيرين تحولات جذرية أدت إلى تطورات كبيرة في طبيعة عمليات حفظ السلام، ومفاهيمها، وأساليب التخطيط لها، وآليات إدارتها وتنفيذها. تتطلب هذه التغيرات الجوهرية بالضرورة أشكالا جديدة من الاستجابة الفعالة من قبل المجتمع الدولي. إن الاستجابات التي تمثلت مؤخرا في المبادرات المختلفة، سواء في مجلسكم الموقر أو خارجه، هي خطوات في الاتجاه الصحيح، إلا أن نجاحها وتحقيقها لأهدافها المرجوة يعتمد بشكل أساسي على الشراكة بين الأطراف الفاعلة المختلفة، وتحديدا، بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات والدول الممولة والأمانة العامة.

إننا نقف اليوم أمام فرصة حقيقية لتعزيز العلاقة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن. وقد ساهم وفدكم الموقر في بلورتها من خلال دعوته لعقد هذه الجلسة. كما أن الفرصة متاحة أمام مجلسكم الموقر لتعميق هذه العلاقة من خلال إشراك الدول المساهمة بقوات في المبادرات المقبلة ودعوتها للمشاركة في الاجتماعات والمشاورات التي تتناولها. وقد يكون من المفيد الاستفادة من التجربة اليابانية الأخيرة، حيث ساهم وفد اليابان مشكورا في تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات، من خلال عقد الاجتماعات المشتركة ضمن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بل ومتابعة نتائجها، والتأكد من إطلاع الدول عليها، مما ترك آثارا إيجابية على العلاقة بين الدول المساهمة بقوات أسهم في حثها على الاستمرار في التواصل مع المجلس.

إن نجاح الجهود الرامية لتطوير ودعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتطلب تعزيز الثقة بين المجموعات الإقليمية المختلفة، من جهة، وبين المجموعات الإقليمية

ومجلس الأمن، من جهة أخرى. إن زخم المبادرات قد يسبب إعياء للدول والمجموعات في حال لم يتم إشراكها فيها، وفي حال لم تسفر عن أية نتائج حقيقية، بل وقد يؤدي ذلك إلى تباعد وتصلب غير مرغوب في المواقف مرده ضعف التعاون الثلاثي وغياب قنوات الاتصال بين الأطراف الأساسية المسؤولة عن عمليات حفظ السلام. ودور المجموعات الإقليمية محوري في المرحلة القادمة وخصوصا في ضوء زخم المبادرات التي قد يرافقها تعدد في المواقف ووجهات النظر.

إذ أن باستطاعة تلك المجموعات أن تصهر جميع تلك المواقف في قالب واحد يؤكد على المصلحة الجماعية ويحافظ في الوقت نفسه على حقوق جميع الدول. وعليه، فقد يكون من المناسب تعزيز الثقة بين الأطراف المختلفة من خلال تنسيق المبادرات المختلفة بكل شفافية والتأكد من تناغمها ومراعاة ولايات ومهام جميع الأجهزة المعنية بعمليات حفظ السلام، وتكثيف تقديم الإحاطات الإعلامية عن المبادرات الجديدة في اللجنة الخاصة، المعنية بعمليات السلام ولجان الجمعية العامة التي تتناول المواضيع المتصلة بعمليات حفظ السلام والتواصل مع المجموعات الإقليمية.

إن دور الأردن في تعزيز العلاقة مع مجلس الأمن ليس محدودا بحرصنا على استغلال الفرص المتاحة لنا لتقديم وجهة نظرنا في المواضيع المتصلة بعمليات حفظ السلام، بل يمتد دور الأردن لينشط ضمن مجموعة الدول الخمس الصغيرة التي تدعو إلى إصلاح طريقة عمل مجلس الأمن ضمن عدد من المحاور، أبرزها علاقة مجلس الأمن مع الدول المساهمة بقوات. ويؤكد الأردن في هذا الصدد على استمرار المجموعة في تقديم التوصيات إلى مجلسكم والعضوية الواسعة في المنظمة، والتي نأمل أن يتم النظر فيها بجدية.

يؤكد الأردن على أهمية الإجراءات العملية في تعزيز العلاقة بين أعضاء مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات. تحديدا وبإيجاز، يؤكد الأردن على ضرورة تعزيز العلاقة بين العناصر التي تقوم بتخطيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحدد ولاياتها وتتولى إدارتها، وبين العناصر التي تنفذ ولايات تلك العمليات. وينبغي أن تشارك البلدان المساهمة بقوات في مرحلة مبكرة، وبشكل كامل، في جميع جوانب ومراحل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لكي تساعد الخبرات والتجارب المتوفرة لدى هذه البلدان مجلس الأمن على اتخاذ قرارات ملائمة وفعالة في الوقت المناسب.

كما يؤكد الأردن على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال للأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) ومذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/56) بما يتيح استخداما أمثلا لهذه الآليات، وبما يعمق العلاقة مع البلدان المساهمة بقوات. ويرى الأردن أن من الضروري عقد المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات في جميع مراحل عمليات السلام، بما في ذلك ما يتم بناء على طلب البلدان المساهمة بقوات، وبوجه خاص قبل أن يجدد مجلس الأمن ولاية العمليات.

في النهاية، اسمحوا لي، وبالنيابة عن حكومة وشعب الأردن، بأن أعبر عن عرفاننا واحترامنا لحفظة السلام الذين استشهدوا في المهام المختلفة، والذين وهب الأردن منهم ٢٢ شهيدا في سبيل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

السيدة العلوي (المغرب) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على الترتيب لهذه المناقشة حول نشاط رئيسي وبالغ الأهمية للأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أعرب عن شكر خاص لوكيلي الأمين العام لوروا وملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

إن حركة عدم الانحياز في وضع يؤهلها تماما للإسهام في إجراء تقييم موضوعي للتحديات التي تواجه قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام لأن أعضاءها لديهم خبرة مباشرة في الميدان بوصفهم بلدانا مساهمة بقوات، حيث يقدمون أكثر من نسبة ٨٧ في المائة من الأفراد إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويستضيفون معظم البعثات الحالية.

لقد تم التأكيد على الزيادة المطردة في أنشطة حفظ السلام حاليا داخل الأمم المتحدة وخارجها. والجمعية العامة، من خلال لجنتها الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، تضطلع بولايتها في معالجة جميع جوانب أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك التخطيط والإدارة الفعالين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبعد عملية الإصلاح الأولية التي دشنها تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، قامت اللجنة الخاصة بدراسة ورصد تنفيذ جدول أعمال الإصلاح لعام ٢٠١٠ وشمل ذلك، في الآونة الأخيرة، إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني.

وجهود الإصلاح هذه حديثة ولم يتح للدول الأعضاء الوقت الكافي لتقييم أثرها، ناهيك عن تصحيح أي أوجه قصور ربما تكون قد نتجت عن تلك الإصلاحات. وفي هذا الإطار، تعتقد حركة عدم الانحياز بقوة أن جدوى أي مبادرة أو عملية جديدة، سواء كانت بقيادة دول أعضاء أو الأمانة العامة، ينبغي تقييمها بعناية في إطار أهميتها للإصلاحات الجارية واتساقها معها.

وينبغي أن يكون هذا الاتساق، وكذلك الاستمرارية، من المبادئ التوجيهية للأمانة العامة في مساعيها. وينبغي أن تسهم كل الجهود في نهاية المطاف في الرؤية المشتركة لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام التي ما فتئت تنقذ أرواحا وتحول دون وقوع الدول مجددا في براثن الصراع.

بعد الإحاطة الإعلامية المقدمة إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في ٢٦ حزيران/يونيه، تكلم رئيسا إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أمام المجلس اليوم عن ورقة الأفق الجديد غير الرسمية بوصفها إسهاما يهدف إلى إعادة هيكلة تفكيرنا ونهجنا إزاء حفظ السلام. وكنا نفضل أن نتسلم الورقة غير الرسمية للأمانة العامة بالكامل قبل هذه الجلسة لكي نشارك في مناقشة أكثر فائدة. ومع ذلك، فإن حركة عدم الانحياز ستقدم آراءها عندما ترى ضرورة لذلك.

وترغب حركة عدم الانحياز في التأكيد على أهمية التطبيق المستمر لمبادئ ومعايير إنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإدارتها وتؤكد أن حفظ السلام ينبغي أن يراعي المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق وأن يلتزم بالمبادئ الإرشادية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ألا وهي موافقة الأطراف المعنية، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، وتوخي الحياد. ودفاع الولايات يجب أن يكون متسقا مع مبادئ الأمم المتحدة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أيضا على وجوب احترام مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول، وعدم التدخل في شؤون هي ضمن السلطان القضائي لأية دولة.

وهذه المبادئ التوجيهية هي أساس حفظ السلام للأمم المتحدة حيث أنها تكفل استدامتها وشرعيتها كأداة عالمية لصون السلم والأمن.

ولقد أعربت حركة عدم الانحياز في المجلس خلال كانون الثاني/يناير الماضي الرأي القائل إن عملية التخطيط العملي تستحق الاهتمام المتواصل، ودعت إلى إعادة التفكير فيها بغية ضمان الاتساق في الرؤيا والأهداف والمقاصد.

والورقة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة تلخص بعض الأفكار المفيدة جدا بشأن أهمية العمل المفيد مع البلدان التي توفر قوات وأفراد شرطة. والواقع أن البلدان المساهمة بقوات ينبغي إشراكها في عملية التخطيط وفي جميع جوانب ومراحل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبما أن الولايات سيصير تنفيذها ميدانيا في نهاية المطاف على أيدي البلدان المساهمة بقوات، ينبغي إشراكها كشريك رئيسي منذ البداية – منذ صوغ السياسة – مرورا بعملية صنع القرار، فضلا عن مراحل الانتشار. والخبرة التي تتحلى بها البلدان المساهمة بقوات، مثلما أوجزت سابقا، تسهم في تقييم موضوعي حيال أين ومتى يجري الانتشار ومكامن التعزيز ومكامن خفض القوات مع مراعاة أن السلام والأمن هما الهدف والمعيار الرئيسيان. والقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) وفر لنا نظرة كاملة عما ينبغي فعله في هذا الصدد.

وفي ضوء المناقشة الجارية عن كيفية الوفاء على نحو كاف بالتوقعات المتزايدة لحفظ السلام اليوم، فإن آلية التعاون الثلاثي بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة يجب تنشيطها بطريقة مفيدة. والبلدان المساهمة بقوات تحمل عبء تنفيذ الولايات المنشأة والمأذون بها دون إشراكها في عمليتي التخطيط وصنع القرار. وغالباً ما يتعرض للانتقاد عندما تواجه البعثات صعوبات. لذلك، ينبغي البناء على الجلسات السرية التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات وعلى الإحاطات الإعلامية التي توفرها الأمانة العامة بغية تعزيز ثقافة التفاعل التي يشارك فيها أعضاء مجلس الأمن مشاركة كاملة.

أن مشاركة البلدان المساهمة بقوات أساسية في معالجة جوانب النقص الحالية وكفالة فعالية عمل الأمم المتحدة. وهذه المشاركة العملية رسمياً من شأنها أن تساعد مجلس الأمن، في جملة الأمور، على تحديد أفضل لولايات واضحة وقابلة للتطبيق، وعلى تكامل أكبر للجهود. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر اليابان على جميع جهودها بوصفها رئيسة فريق مجلس الأمن العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يمكن أن يتواصل دعمها من بعض أعضاء الأمم المتحدة فحسب. وعلى جميع البلدان المتقدمة النمو أن تتشاطر عبء حفظ السلام واشتراك قواتها في الميدان تحت إمرة وقيادة الأمم المتحدة. وبغية كفالة المستوى الكافي من الاستجابة، من حيث نطاق حفظ السلام ومداه، ينبغي لجميع الأعضاء أن تتصدى للصعوبات الناجمة عن نشر القوات في بيئات عدائية وسياق سياسي صعب. علاوة على ذلك، إن من شأن المشاركة والإسهام على نحو أوسع بكثير لجميع الدول الأعضاء أن يكفلا وحدة الرؤيا لبلوغ هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلم والأمن.

وتحديد الأولويات ينطوي على مشاركة سياسية تتفهمها وتدعمها جيداً جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي. وهو يقتضي أيضاً عملية تخطيط شاملة تكفل تماسك البعثة ووضوح الإمرة والقيادة، والتكامل بين مكونات البعثة والتدريب والنشر والموارد والتوجيه لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في إدارة البعثات. وبوسع البلدان المساهمة بقوات أن توفر الخبرة التي تمس الحاجة إليها للمضي قدماً.

وفي حالة التوسع الزائد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلى جانب تزايد الطلب على البعثات المجدد

لها أو الموسعة، تتطلب استجابة متسعة وحقيقية من كامل الأعضاء. لذلك، تناشد جميع الدول الأعضاء أن تواصل دعمها لهذا النشاط الهام، رغم التحديات التي تجري مواجهتها نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية. ويظل حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة أحد أهم الإدارات المجدية من حيث التكلفة في حوزة الأمم المتحدة سعياً لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، تشعر حركة عدم الانحياز بالاعتزاز لوجود أعضائها في كل عملية من عمليات حفظ السلام تقريباً منذ عام ١٩٤٨، وستظل مشاركة في النهوض بقضية السلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية الدائم.

السيد **بالوس** (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

أولاً، أود أن أشكر الرئاسة بالتركيز على تنظيم هذه المناقشة وعلى إعداد ورقة مفاهيمية تركز على العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والمساهمة بالتمويل. نلاحظ أن المبادرة الفرنسية البريطانية بشأن حفظ السلام دعت إلى إحاطات إعلامية فعلية يقدمها في المجلس وكيل الأمين العام لحفظ السلام والدعم الميداني. لذلك، نشكر ألين لوروي وسوسانا مالكورا على إحاطيتهما الإعلاميتين وعلى عرض ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة، ونأمل أن نتلقى المزيد من الإحاطات الإعلامية على أساس منتظم.

من مصلحتنا المشتركة كفالة أن تضطلع الأمم المتحدة بحفظ السلام بفاعلية وكفاءة. إن الاتحاد الأوروبي يشارك بنشاط في المناقشات المتعلقة بكيفية التصدي للتحديات التي يواجهها حفظ السلام للأمم المتحدة منذ أطلقت فرنسا والمملكة المتحدة المبادرة في هذا المجلس في كانون الثاني/يناير الماضي.

أن العزم على مراجعة حفظ السلام للأمم المتحدة وإيجاد حلول لمشاكله يتطور بصورة ديناميكية، ومناقشات اليوم ينبغي أن تسهم في الحوار الجاري بين أصحاب المصلحة. ويقدر الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها الرئاسة اليابانية للفريق العامل الجامع التابع لمجلس الأمن بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي يشرك البلدان المساهمة بقوات وبأموال ومنظمات إقليمية في مناقشات تتعلق بكيفية سد الثغر على أفضل وجه بين الولايات وتنفيذها. ونرحب كذلك بعملية التشاور التي أطلقتها كندا مؤخراً.

من جانب الأمانة العامة أطلق مشروع الأفق الجديد، واستمعنا هذا الصباح إلى إحاطة إعلامية حول ورقة عمل ستوفر لنا نظرة شاملة من الأمانة العامة عن أفضل طريقة لمواجهة التحديات الراهنة التي يواجهها حفظ السلام.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالزخم الذي تولّد، ويتوقع أن تسفر جميع هذه المبادرات عن نتائج كبيرة في الأشهر المقبلة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات خلال رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن في آب/أغسطس، حيث سيجري تقييم للجهود التي يبذلها المجلس. وينبغي أن يولد ذلك نقاشاً على نطاق أوسع ضمن الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا العام بشأن مسائل تتعلق بولايات معقدة.

أن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في صون السلم الدولي عديدة. فهي تنبع من مبادرات لمنع الصراع، والتخطيط وإقرار الولايات المتعلقة بعمليات حفظ السلام ومبادرات بناء السلام، عن طريق قيود الموارد والخبرة العسكرية والإشراف الفعال لمجلس الأمن، إلى التنفيذ الفعلي للولايات إنها العمليات. وبما أن التعقيدات التي تحيط ببعثات حفظ السلام وبيئاتها العملية آخذه في التزايد، من المهم أن تتخذ القرارات المتعلقة بالاستجابة المناسبة للأمم المتحدة بالتشاور مع الذين ينفذونها.

ومع إدراك الاتحاد الأوروبي أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فهو يشدد على ضرورة تحسين وتوسيع آليات التشاور القائمة بين الذين يخططون ويديرون العمليات وبين الذين يساهمون بقوات وبأموال. وذلك سيكفل قدرا أكبر من التماسك والتخطيط المتكامل للبعثة وتحسين القيادة والتحكم للعمليات، فضلا عن تنفيذ الولايات بطريقة أكثر سلاسة وفعالية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاجتماعات المعقودة بين البلدان المساهمة بالقوات والشرطة ومجلس الأمن بشأن بعثات حفظ السلام، عملا بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، وكذلك بالاجتماعات المواضيعية للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. فتلك الاجتماعات تحسن الثقة المتبادلة والتعاون. وإننا نؤمن بأن من المرغوب فيه تقوية التزام كلا الطرفين من أجل إحراز نتائج ملموسة.

وينادي الاتحاد الأوروبي بمزيد من تحسين التعاون بين البلدان المساهمة بالقوات والشرطة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ويحبذ الاتحاد الأوروبي لو أن الأمانة العامة حسنت نوعية تدفق المعلومات، وتنظيم الاجتماعات القطرية الخاصة بالبلدان المساهمة بالقوات والشرطة في الوقت المناسب قبل عقد مجلس الأمن مشاوراته، وتقديم تقارير دورية منتظمة للبلدان المساهمة بالقوات والشرطة عن الأوضاع السياسية والعسكرية لعمليات حفظ السلام.

مفهوم الخلية الاستراتيجية العسكرية، كما هو مطبق في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مثال جيد واحد على طريق المضي قدما. وإن تقوية الاتصالات بين البلدان المساهمة بالقوات والأمانة العامة سيحسّن أيضا الكفاءة الإدارية والفعالية التشغيلية والخضوع للمساءلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

والتحدي الآخر لبعثات الأمم المتحدة يكمن في مهامها لبناء السلام وكفالة الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام، فضلا عن التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والعناصر الفاعلة في الميدان. ويشكل تعزيز التنسيق عاملا أساسيا في قدرتنا المشتركة على الإنجاز.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالموجز الذي أعدته الأمانة العامة عن ورقة ''الأفق الجديد'' غير الرسمية ويتطلع قدما إلى صدور الورقة غير الرسمية ذاتها. ونرحب بتركيز الورقة غير الرسمية الرئيسي على مسائل مثل الاستراتيجية والاتجاه، والتخطيط للبعثات، ووضوح المهام، والقيادة والتحكم، وتوفر الموارد وتوليد الموارد. ويشاطر الاتحاد الأوروبي الأمانة العامة وجهة نظرها بأنه يلزم بناء الشراكات للتصدي للتحديات التي يواجهها حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى توصيات الأمانة العامة. الموجز التنفيذي يشير تكرارا إلى شراكة أكثر براعة مع المنظمات الإقليمية في مجالات التخطيط والتشغيل والاتصالات أيضا. والاتحاد الأوروبي يفخر بشراكته الراسخة مع الأمم المتحدة في إدارة الأزمات. كما أن تحسين قدرة المنظمات الإقليمية الأخرى، لا سيما الاتحاد الأفريقي، يشكل أولوية لنا.

ونتفق تماما على الحاجة إلى تقوية التعاون وتعزيز العمل التبادلي مع المنظمات الإقليمية كأداة رئيسية لتعظيم القدرة العالمية لحفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد نسترعي الانتباه إلى الحاجة إلى إقرار ترتيبات انتقالية فعالة بالنسبة إلى المنظمات المعنية أثناء فترة التسليم.

ويتفق الاتحاد الأوروبي على قيام حاجة إلى توسيع قاعدة المساهمين في حفظ سلام الأمم المتحدة، وسنرحب بالحوافز المعيرة تعييرا جيدا مع القدرات الضرورية التي تقدم. ويساهم الاتحاد الأوروبي، جماعيا، بأكثر من ٤٠ في المائة من ميزانية حفظ السلام وبـ ١٢ في المائة من حفظة سلام الأمم المتحدة. وتقدم دول أعضاء كثيرة في الاتحاد الأوروبي موارد مالية ضخمة فضلا عن القدرات لعمليات ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة وللعمليات الأخرى العاملة بولايات من الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليتا كوسوفو وأفغانستان.

لكننا ندرك أنه ربما يوجد الكثير مما يمكن أن نفعله للاستفادة الذكية من القدرات المتوفرة بدرجة أكبر. وفي ذلك الصدد يحث الاتحاد الأوروبي على انتهاج إدارة كفء للموارد المتاحة، إدارة أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى في ضوء الأزمة المالية العالمية. ويسلّم الاتحاد الأوروبي بأن اللجوء إلى القوة في حفظ السلام يكون مطلوبا في بعض الأحيان، ويتعين علينا أن نعمل على كفالة أن يكون بوسع الأمم المتحدة أن تفعل ذلك.

حماية المدنيين بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي جانب أساسي من حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة يلزم أن يدرج بصورة متسقة في جميع ولايات مجلس الأمن وأن ينفذ بفعالية. ويحتاج منح الأولوية للولايات أو تبويب تنفيذها بحسب تسلسل معين إلى مزيد من التحليل والدراسة المتروية. وإننا ندرك أهمية كفالة أن يكون حفظة السلام المنتشرون قادرين تماما على الوفاء بولايات بعثاهم المثقلة بالمطالب.

ويتطلب التنفيذ الفعال للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وحماية المدنيين، والمهام الأساسية الأخرى المنصوص عليها في الولايات تدريبا ملائما. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا وتقنيا ضخما للعديد من البلدان المساهمة بالقوات والشرطة في تلك المجالات.

ختاما، اسمحوا لي أن أطمئنكم على أن الاتحاد الأوروبي، بصفته أحد المساهمين المتقدمين، يظل ملتزما بجعل حفظ سلام الأمم المتحدة أكثر كفاءة وأكثر فعالية. وإننا نتطلع إلى النتائج المحددة المستخلصة من المناقشات الدائرة في الوقت الحاضر والى التوصيات التي ستقدم حول طريقة الدفع قدما ببند جدول الأعمال هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد عامل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب لكم، سيدي، عن الشكر على تنظيم هذه المناقشة الهامة عن حفظ السلام وعلى منحنا هذه الفرصة لتشاطر وجهات نظرنا. وباكستان، بصفتها أكبر مساهم بالقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومشاركا قديم العهد في المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة، يمكنها أن تضفي على هذه المناقشة منظورا غنيا متنوعا. ونحن نُعتبَر صاحب مصلحة رئيسيا في نجاح حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة. فهذا مسعى جماعي لمجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما البلدان المساهمة بالقوات، وللأمانة العامة. واسمحوا لي أن أشكر أيضا وكيلي الأمين العام – وكيل الأمين العام لو روا ووكيلة الأمين العام ملكورا – على إحاطتيهما الإعلاميتين.

حفظ السلام أصبح الآن وجه الأمم المتحدة ونشاطها الرئيسي المتقدم. إنه أداة رئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. ولئن كان حفظ السلام محتفظا بمقصده

الأصلي، فإنه تطور أيضا مع مرور الزمن استجابة للطبيعة المتغيرة للصراع. وإن النجاح المحرز في السنوات الأخيرة، لا سيما من قبل العمليات المتعددة الأبعاد، أدى إلى رفع مستوى التوقعات وزيادة المطالب وما يقترن بها من تحديات التخطيط والإدارة، وسد الفجوة بين الولايات والموارد والاندماج الفعلي لعناصر الوقاية من الصراع مع عناصر بناء السلام لتحقيق سلام طويل الأمد وذاتي الاستدامة.

الهدف المتشاطر بتحسين حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة جمع بين الدول الأعضاء أثناء السنتين الماضيتين حول عدد من المبادرات والجهود الهامة بشأن مسائل السياسة العامة والإصلاح وإعادة الهيكلة وبناء القدرة. وقد أسفرت آخر تلك المبادرات والجهود – اقتراح الإصلاح الذي قدمه الأمين العام – عن مراجعة وإعادة تشكيل أساسية لبنيان الأمم المتحدة لحفظ السلام، ركزت بصورة خاصة على تقوية القدرة في المقر. وكان الاقتراح قد قُدم بطبيعة الحال كخطوة تالية ضمن عملية الإبراهيمي وخطة السلام لعام ٢٠١٠، واعتُبر ردا شاملا على التحديات القائمة في طريق حفظ السلام.

و لم تسنح للدول الأعضاء بعد فرصة كافية حتى تقيّم وتستعرض بصورة تامة ومناسبة نتائج وآثار عملية الإصلاح تلك. وليست لدينا فكرة واضحة بعد عن مستوى فعالية أداء الآليات والهياكل الجديدة. وفي الوقت ذاته طرحت بعض الدول الأعضاء والأمانة العامة عدة مبادرات جديدة – مثل مبادرة ''الأفق الجديد''.

ويبين تحليلنا الأولي أن تلك المبادرات بينما يمكن أن تصبح عاملا حفازا للمناقشة، فإنها تخلو من أي جديد فيما يتعلق بالمسائل والتحديات الرئيسية. وإننا نتساءل عما إذا كانت المسألة مسألة كشف محدودية الإصلاحات السابقة أم مسألة تنفيذها التام بجهود دائبة. مع ذلك نرى أن قيمة هذه المبادرات تكمن في النظر فيها بطريقة مفتوحة وشفافة ضمن إطار العملية الجارية لكفالة التماسك والخروج بأفضل النتائج. وبمعزل عن مجلس الأمن، تظل ''لجنة الـ ٣٤'' أفضل محفل لمناقشة كل هذه المسائل بطريقة شاملة.

ترحب باكستان بالتركيز الخاص الوارد في ورقة الرئاسة المفاهيمية على التعاون والشراكات بين البلدان المساهمة بالقوات. فالبلدان المساهمة بالقوات تسهم بتقديم لبنات البنيان الأساسية للشراكة من أجل حفظ السلام. وإن دور وانخراط البلدان المساهمة بالقوات يغطيان مجموعة متنوعة من الأنشطة في دورة حياة البعثة من التخطيط المبكر للعمليات إلى انتشارها وإدارتها وتخفيض حجمها وانسحابها. لذلك لا يمكن تصور تحقيق البعثات للفعالية والنجاح ما لم تكن تلك الشراكة أوسع من حيث المضمون وأكثر وضوحا وعلانية.

وتقوم حاجة واضحة إلى تحسين مستوى وزيادة تواتر التفاعل والمشاورات مع البلدان المساهمة بالقوات. وتتيح المناقشات من قبيل هذه المناقشة فرصة طيبة. ويشكل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام وسيلة مهمة لتقديم التعاون الثلاثي، وهو ما برهنت عليه اجتماعاته المعقودة مؤخرا. ويمكن لتلك الاجتماعات أن تكون مثمرة بقدر أكبر إذا عقدت بطريقة أكثر انتظاما وإذا ما توافقت مع توجيهات المجلس للبعثات الجديدة، وكذلك مع عمليات استعراض وتمديد الولايات السارية. ومع ذلك، من المؤكد أن المناقشة المركّزة للحالة على الأرض وللمسائل العملياتية والتحديات الماثلة ستكون ذات فائدة مضافة، إذ أنها تعزز التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات وتحسين التغذية المرتدة منها. ونرى أن المشاورات المكثفة داخل الفريق العامل يمكن أيضا أن تضفي بعض الحيوية على الاجتماعات الفاترة نوعا ما التي تعقد في إطار القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١).

وثمة اتفاق عام أن التنفيذ الناجح للولايات يتطلب درجة عالية من الاتساق بين أولئك الذين يصممون الولايات ويصوغونها وأولئك الذي ينفذونها على الأرض. فما السبيل إلى ذلك عمليا؟ علينا أن نسعى إلى التعامل مع الأمر بروح من الابتكار وذلك عن طريق تفاعل أكثر ديناميكية وتقاسم للأدوار والمسؤوليات بين مصممي الولايات ومنفذيها.

لنأخذ على سبيل المثال مسألة الموارد. إن نقص الموارد، وبخاصة الأفراد والمعدات، يمكن تلافيه بتوسيع قاعدة المساهمين وبتحمل الدول المتقدمة النمو حصة أكبر من الأعباء الميدانية. إن تلك الدول بجانب أنها ستجلب معها القدرات المتخصصة المطلوبة، ستتحصل أيضا على معلومات مباشرة عن الفجوة الموجودة في موارد البعثات مما سيكسبها خبرة في تصميم الولايات. وفي المقابل، ينبغي أن تتاح الفرصة للدول الرئيسية المساهمة بقوات حاليا، وجُلّها من الدول النامية، لكي تؤدي دورا متزايدا في عملية الإعداد واتخاذ القرار في المجلس، وذلك عن طريق المشاورات وزيادة التمثيل في مجلس الأمن.

كما أن تنويع وتوسيع قاعدة المساهمين وصانعي القرار عنصر هام أيضا لتعزيز الفهم المشترك للمفاهيم والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية لحفظ السلام. وهذا أمر هام إذا شئنا الحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها وحيادها، وكلها عوامل بالغة الأثر لاستمرار نجاح عمليات حفظ السلام. ولا نظن أن هناك مشكلة فيما يتعلق بتطوير مفاهيم وأدوات جديدة لمواكبة حفظ السلام للمتطلبات المتغيرة. لقد أدت الدول الأعضاء، وبخاصة تلك المساهمة منها بقوات، دورا هاما في تيسير تطوير حفظ السلام، بما في ذلك في البعثات البالغة التعقيد وذات الولايات القوية. وذلك التطور، في رأينا، لا يمس المبادئ الأساسية لمفهوم حفظ السلام، فهي لا تزال صالحة وملائمة.

ومما يبعث على الدهشة أن بعض الاعتراضات بشأن المفاهيم والمبادئ الأساسية، وكذلك محاولات فرض آراء معينة لا تحظى بتوافق في الآراء – تصدر عن جهات ليست أساسا من ضمن المساهمين ميدانيا. إن مثل هذه المشاركة، فيما نرى، ستوفر لهم صورة أوضح للتعقيدات والمصاعب الميدانية المحتملة. ويجب ألا يكون صنع السياسات أو القرارات حكرا على أحد. وأود أن أضيف، من منظور دولة مساهمة بقوات، أن مسألة صنع القرار والقيادة والسيطرة لا تقتصر على الحوار أو المشاورات. إننا نطالب بتعزيز تمثيل البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في أعلى المناصب في مقر المنظمة وفي الميدان على حد سواء.

ختاما، وفي سياق النهج الشامل، ينبغي الانخراط في العملية السياسية وجهود بناء السلام بالترادف مع أنشطة حفظ السلام حتى يمكن تنفيذ الولايات على وجه السرعة وتفادي الانتكاس. إن الأزمة المالية وشح الموارد يجب أن يدفعا إلى مزيد من التركيز على الوقاية من الصراعات وتسويتها في المقام الأول، لا على تقليص أنشطة حفظ السلام.

وفي الختام، إذا كانت الدول الأعضاء تنظر إلى حفظ السلام بوصفه أداة لا غنى عنها، يجب علينا جميعا، ضمانا لإنجاحه، أن نبادر إلى اتخاذ قرار استراتيجي بدعمه دعما كاملا ومخلصا بالإرادة السياسية وتقاسم المسؤوليات وتجميع الموارد وكفالة الإنصاف في عملية صنع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد نداباراسا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على الفرصة التي أتحتموها لنا للمشاركة في هذه المناقشة. إننا نثمّن عاليا

جهودكم وهنئكم على إدارتكم المقتدرة لعمل مجلس الأمن خلال حزيران/يونيه.

كما ننتهز هذه الفرصة لنشكر وكيل الأمين العام، السيد ألان لوروا ووكيل الأمين العام سوزانا مالكورا على بيانيهما، وأن نشيد بالعمل الممتاز الذي ما فتئت تقوم به إدارة كل منهما.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلي به ممثل المغرب نيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد انبثق التزام رواندا الثابت بحفظ السلام من تجربتنا الوطنية على إثر الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ وفشل المجتمع الدولي في الاستجابة لها في الوقت المناسب وبالحسم المطلوب. إننا نؤمن بأنه يجب ألا تتكرر تجربتنا في أي مكان آخر، وكنتيجة لذلك، نعتز بدعمنا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان وليبريا وتشاد وكوت ديفوار وهايتي.

لقد تغيرت طبيعة التراعات تغيرا كبيرا. فالدور المتنامي الذي تقوم به أطراف من غير الدول في صراعها مع جهات مماثلة أو مع حكومات شرعية يحدث أثرا مأساويا في حياة المدنيين. من ناحية أخرى، نجتمع اليوم وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتعرض لضغوط كبيرة نظرا للتقلص المحتمل في الموارد نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية ولانعدام الرؤية الواضحة لولايات حفظ السلام. وعليه، ينبغي وجوبا إعادة النظر بصورة شاملة في عمليات حفظ السلام.

يؤمن وفدي بضرورة إعداد القوات إعدادا جيدا نظرا للتحديات التي ستواجهها في المناطق المتضررة بالتراعات. وترى رواندا، من منظور بلد مساهم بقوات، أن الإعداد الجيد لقوة حفظ السلام يجعلها في موقع أفضل بكثير للقيام بالمهمة الموكلة إليها بكفاءة.

إن عددا من الدول الأعضاء، وبخاصة من القارة الأفريقية، ملتزم تجاه عمليات حفظ السلام، ولكنها تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي بتوفير المعدات التي ليس في مقدورها الحصول عليها نظرا لقلة مواردها وتكاثر أولياتها. إن تلك المعدات، من قبيل المروحيات، التي عجز المجتمع الدولي عن توفيرها لبعثات مثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، عامل ضروري لمضاعفة القوة، من شأنه أن يؤثر إلى حد كبير على قدرة بعثات حفظ السلام على الحركة والأداء الفعال في تلك المنطقة.

إن توفر المعدات له أيضا أثر على قوة الحماية التي تعتبر من ضرورات النهج الفعال والقوي لحفظ السلام. كما أن رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطة، دون إبطاء، سيساعد كثيرا على صيانة المعدات الموجودة وعلى مساعدة حفظة السلام في تنفيذ ولاياتهم.

إن قدرة بعثات حفظ السلام على الحصول على معلومات دقيقة ساعة وقوع الحدث في مناطق التراع سيساعد كثيرا في قدرتها على الاستجابة للتهديدات على المدنيين في الوقت المناسب وبالحسم المطلوب. وفي هذا الصدد، نناشد إدارة عمليات حفظ السلام أن تسعى عاجلا إلى استكشاف فرص الشراكة مع المنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة، عملا بالتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) بتبادل المعلومات في المناطق المتأثرة بالتراعات.

وبالنظر إلى ما ورد في تقرير برودي، ينبغي للمجتمع الدولي التفكير في تعزيز القوات الإقليمية الاحتياطية، وبخاصة في أفريقيا، بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما. فمن شأن هذا أن يحل مشكلة الاستجابة السريعة لما ينشأ من متطلبات لحفظ السلام. وفي

هذا السياق، سعدنا بما سمعناه من بيانات مطمئنة صدرت عن أعضاء في مجلس الأمن، كما سعدنا بتأكيد وكيل الأمين العام، السيد لوروا، على التزام إدارته بتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام.

إن استعراض سياسة حفظ السلام عن طريق المشاورات مع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أمر بالغ الأهمية. وعلى سبيل المثال، قد يكون من المستصوب أن تتاح للأمانة العامة المرونة المطلوبة لاستعراض سياسة المعدات المملوكة للوحدات عوضا عن الانتظار ثلاثة أعوام حتى يجتمع الفريق العامل المعني. فإذا كنت هناك ضرورة، خلال تلك الفترة الزمنية، لتحسين أو تعديل أي بند من البنود المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، فيمكن حينئذ للأمانة العامة تقديم المشورة للدول الأعضاء عن طريق الأجهزة ذات الصلة بحيث تتمكن من اتخاذ التدابير الملائمة.

يسلّم مجلس الأمن، في قراره ١٣٥٣ (٢٠٠١)، بالحاجة إلى تكثيف التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بغية تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كيما تتسم بالكفاءة والفعالية. ويعتقد وفدي اعتقادا جازما بإمكانية تحقيق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بكفاءة ومصداقية في المستقبل شريطة تعزيز التعاون والإرادة السياسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد **أويارزون** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكر رئاسة مجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم بشأن عمليات حفظ السلام. وأشكر الممثل الدائم لتركيا، بوصفه رئيسا لمجلس الأمن، على تكرمه بدعوة وفد إسبانيا للمشاركة. وأشكر أيضا السيد مالكورا والسيد لي روي على إحاطتيهما الإعلاميتين عن مبادرة الأفق الجديد التي تجري بلورتها لمواصلة تحسين فعالية عمليات حفظ السلام.

وتؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به عصر هذا اليوم الممثل الدائم لجمهورية التشيك باسم الاتحاد الأوروبي وتشاطره الاهتمام في تحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والاستمرار في عقد مناقشات مفتوحة بشأن هذا الموضوع لمناقشة مختلف التحديات التي نواجهها. ويرى وفدي أن إجراء ثلاث مناقشات على الأقل في السنة بشأن حفظ السلام سيكون معقولاً لكي نبقي على أخر التطورات بصورة ملائمة بشأن المعلومات عن المبادرات الجارية وتقييم مستوى الامتثال لإحكام القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) بشأن تدابير التعاون التي اتخذها المجلس مع البلدان المساهمة في عمليات حفظ السلام. وإسبانيا تشجع الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام والتابع لمجلس الأمن على بذل جهود متعمقة بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتعاون مع البلدان المساهمة بالقوات كما ورد في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر S/2006/972).

هذه المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن تمكن من النظر بتعمق في سائر العوامل التي تؤثر في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهي المسؤولية الرئيسية المنوطة بمجلس الأمن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ولكن ينبغي لنا أيضاً أن نتذكر أنه بموجب الفقرة ٢ من المادة ١١ يمكن للجمعية العامة أن تناقش أي مسألة تتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين تُعرضها عليها أية دولة عضو في الأمم المتحدة. وهكذا ينشئ الميثاق التفاعل بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين اللتين أود أن أقول بضع كلمات عنهما.

وأعيد إلى الأذهان بصورة خاصة المادة ١٥ من الميثاق التي تنص على أن الجمعية العامة تتلقى تقارير سنوية، وخاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها وتتضمن هذه التقارير

سردا للتدابير التي نظر فيها مجلس الأمن أو اتخذها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وسيكون أيضاً من المستصوب تحسين التنسيق بين مجلس الأمن وهيئات الجمعية العامة الأخرى، وبوجه الخصوص لجنتها الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والتي كما يعرف الأعضاء أنشئت وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٠٦ (د-١٩) المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٦٥ لتنظر بصورة شاملة في عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها.

إن إسبانيا تحتفل بالذكرى العشرين لمشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بنشر مراقبين عسكريين في أول بعثة تحقق للأمم المتحدة في أنغولا. ومنذ ذلك الحين شارك أكثر من ٠٠٠ ٣٠ جندي إسباني في ٢٠ عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتكبدت ٢٩ وفاة خلال تلك العمليات. ومن الجدير بالذكر أن إسبانيا ثامن أكبر مساهم في ميزانية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ويشارك وبلدي بما مجموعه تقريباً ٢٠٠ ١ من القوات وأفراد الشرطة في خمس عمليات سلام للأمم المتحدة.

ورحبت إسبانيا باهتمام كبير بمختلف المبادرات الجارية لتعزيز وتحسين إدارة عمليات حفظ السلام. وتضمنت هذه مبادرة الأفق الجديد المشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، التي سمعنا عنها اليوم إلى جانب مبادرات المجلس نفسه ومبادرات الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، نعلق أولوية عليا على تنسيق جميع المبادرات بغية الوصول إلى المستوى الأمثل بالجهود وتحاشي الازدواجية. وهذا سيمكن من تنسيق وترشيد استخدام الموارد وهو الهدف الرئيسي خلال هذه الأزمة الاقتصادية.

وتود إسبانيا أيضاً أن تشدد على جانب واحد من مبادرة الأفق الجديد، أي الأولوية في زيادة قدرة العمليات إلى الحد الأقصى، من حيث عدد الأفراد الذين يجري وزعهم، ومن حيث الاستجابة للتحديات التي تواجه العمليات جراء الظروف اللوجستية والأمنية الصعبة. ويجب علينا أن نبقي في الأذهان أن تجربة البلدان المساهمة بالقوات وغير ذلك من الأفراد توفر لنا رؤية أوضح لما يجري في الميدان. ولا يمكننا أن ننسى أن الذين يصنعون السلام حقاً هم الرجال والنساء العاملون في مناطق الصراع.

وكما أكد بالفعل تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، فإنه بغية تحسين فعالية ونطاق عمليات حفظ السلام من الجوهري أن تعمل الأمم المتحدة في تعاون مع المنظمات الإقليمية. فعمليات حفظ السلام مكلفة جداً وعلينا أن نجعلها فعالة قدر الإمكان. لذلك بالإضافة إلى استخدام تدابير منع الصراع المتعددة من الأهمية الأساسية أيضاً تقاسم المهام مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

إن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة حققا مستوىً رفيعاً من التعاون كما تجلى مؤخراً في عملية التسليم الناجحة من العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في جمهورية تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى والحماية الفعالة التي وفرتها سفن العملية الأوروبية "أطلا نطا" والتي تمكن حالياً من توفير المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة للشعب الصومالي. وقد أحرز تعاوننا تقدماً كبيراً ورائعاً ونأمل أن يعمل الاتحاد الأوروبي في المستقبل على زيادة تعزيز دوره في جميع عمليات منع نشوب الصراع وبناء السلام وحفظ السلام.

وهناك مجالات تعاون ممكنة في المستقبل مع الأمم المتحدة يجري بحثها وتشمل دعم قدرة أفريقيا في حفظ

السلام، وبخاصة فيما يتعلق بتدريب وتقوية التعاون القائم بشأن إصلاح قطاع الأمن.

وتقر إسبانيا بالأهمية الخاصة لحماية المدنيين في مجال حفظ السلام. ونعتقد أنه ينبغي تعريف هذه الحماية بوضوح في ولايات العمليات التي يقرها مجلس الأمن. ونعلق أهمية كبيرة على إدراج هذا المفهوم في ولايات البعثة، والنظر في جعل هذه أيضاً تشمل أحكاماً للرقابة الفعالة للامتثال، وينبغي تخصيص قدرة كافية للتنفيذ الناجح.

وتعتقد إسبانيا أن من الجوهري للبلدان المحتمل مساهمتها بقوات وموارد مالية المشاركة في عملية التخطيط المدمجة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى جانب جميع الجهات الفاعلة اللازمة الأخرى في إطار المنظومة. وينبغي لها أيضاً المشاركة في تحديد الأهداف لكي تقيم بصورة مناسبة استراتيجية الخروج لأية عملية سلام في أي منطقة أو بلد. وفي رأينا أن الانخراط الثابت لجميع العناصر المشاركة في التخطيط المدمج لأي عملية من عمليات حفظ السلام يكتسي أهمية حاسمة في إعطاء الاتجاه المناسب لانتعاش أي بلد.

وتود إسبانيا أخيراً أن تؤكد تقديرها ودعمها الكامل للجهود التي تقوم بها إدارة الدعم الميداني لتحسين فعالية وكفاءة الدعم اللوجستي لبعثات حفظ السلام.

وأختتم كلمتي بتكرار التزام إسبانيا الأساسي بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ولا سيما الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بغية استخدام الوقت بشكل فعال، سأدلي بصيغة مكثفة لبياني، بيد أن النص الكامل سيجري تعميمه.

أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية بوجود أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من حفظة السلام، وميزانية تبلغ ٨ بلايين دولار وولايات موسعة، يبقى حفظ السلام في صميم أنشطة الأمم المتحدة.

إن الهند تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

والهند مشاركة نشطة، في حفظ السلام منذ أن وجدت الكلمة في عام ١٩٥٦، لقد أسهمنا طوال العقود الخمسة الماضية بأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من حفظة السلام في ٤٠ عملية للأمم المتحدة. ونواصل توفير القوات وأفراد الشرطة بمعظم العمليات الصعبة التي تقوم بها الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أعطي مثالا واحدا. فيما أنا أتكلم الآن، هناك أكثر من ٠٠٠ ٦ جندي وشرطي هندي منتشرين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنهم ترجمة جيدة لأقوال هذا المجلس إلى أفعال، وهم يفعلون ذلك في ظل ظروف صعبة للغاية. والهند هي أيضا أحد أكبر المساهمين في الأصول الجوية لعمليات الأمم المتحدة. لذلك، لدينا التزام فريد بحفظ السلام ومعرفة وخبرة بحفظ السلام ونحن فخورون بذلك.

إن عالم حفظ السلام اليوم يختلف اختلافا كبيرا عما كان عليه قبل عقدين من الزمن. ففي عام ١٩٨٦، كان هناك وكيل واحد للأمين العام ومساعد واحد للأمين العام وثلاثة موظفين من فئة د-٢ وثلاثة موظفين محترفين وميزانية بلغت حوالي ٢٤٠ مليون دولار، استطاع هؤلاء إدارة ٠٠٠ ١٠ من حفظة السلام. أما عدد حفظة السلام فيبلغ الآن ٠٠٠ ١٤٠ شخص؛ وميزانية السنة الحالية ٨ بلايين دولار؛ ووكيل الأمين العام وموظفوه أصبحوا إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني ومكتب دعم بناء

السلام، ووجود ١ ٣٠٠ وظيفة لدعم حفظ السلام في العام الماضي.

لقد أبرز السيد ألان لوروي في بيانه للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عددا من المجالات التي يواجه حفظ السلام فيها مشاكل. وتشمل هذه المجالات اتساع نطاق العمليات، ووجود فجوة بين العرض والطلب بالنسبة إلى أعداد وأنواع الموظفين؛ وعدم وجود قدرات هامة من قبيل الأحوال الجوية.

لا توجد ندرة في الموظفين والقدرات التي تحتاجها الأمم المتحدة. هناك ما يكفي من القوات ومن أفراد الشرطة والخبراء المدنيين والقدرات وطائرات الهليكوبتر المتاحة للمجتمع الدولي. تلك ليست المشكلة. المشكلة هي وجود عدم إقبال من الدول الأعضاء لتوفير هذه الأمور للولايات المتحدة.

وثمة مسألة رئيسية هي طبيعة ولايات مجلس الأمن وطريقة إنشائها. والمسألة ذات الصلة هي ما إذا كان للولايات أية علاقة بقدرة المنظمة على الاضطلاع بعملها. الولايات تتزايد بأسا وتضع حفظة السلام، ومعظمهم يأتي من دول أعضاء غير ممثلة في هذا المجلس، في بيئات صعبة. فهم يواجهون حالات يدعون فيها بشكل متزايد إلى استعمال القوة ليس لمجرد الدفاع عن النفس وإنما لإنقاذ الولايات. وأصبحت ولايات حفظ السلام واسعة جدا وشمولية جدا. وتفاقم من هذه الصعوبات حقيقة أن حفظ السلام القوي لم يحدد تحديدا صحيحا بعد.

إننا نعيد التأكيد على توصية الإبراهيمي ومفادها أن تكون الولايات واضحة وممكنة التطبيق. ونؤكد من جديد أيضا أن هذا لن يكون ممكنا بدون إشراك البلدان المعنية التي تساهم بالرجال والموارد في عمليات حفظ السلام إشراكا كبيرا. لقد باتت تجري على نحو أكثر تواترا مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وإحاطات إعلامية، بيد أنها شكلية وتفتقر إلى المسائل الموضوعية وينعدم فيها النقاش المفيد. وأحدث تغيير في قواعد الاشتباك ومفهوم العمليات في حالة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية جرى إبلاغها للبلدان المساهمة بقوات بعدما أبلغها إياها وكيل الأمين العام خلال اجتماع تشاوري.

والمتفق عليه أن الإبلاغ ليس كالتشاور. وهذا يجسد تقويضا منهجيا لروح القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) ويثير الشكوك حيال جدية مجلس الأمن في التصدي للأسباب الكامنة وراء الأزمة.

وتعتقد الهند أن مستقبل حفظ السلام، وعلى الأقل جزءا من بناء السلام، يكمن في تطوير قدرات الشرطة وحكم القانون في بعثات الأمم المتحدة. وتطوير هذه القدرات يجب أن يكون ذا صلة بالحالات التي تطبق فيها. وأهم القدرات موجودة لدى الدول الأعضاء التي مرت في تجارب ناجحة لبناء الدولة عقب حقبة الاستعمار.

والتجارب التي لدى هذه الدول في بناء المؤسسات وتعزيزها، خاصة ما يتعلق بوضع آليات أمنية صلبة تعمل في بيئات مرئية ومنفتحة وديمقراطية، يجب مراعاتها فيما تعمل إدارة عمليات حفظ السلام على تطوير قدراتها في هذا المجال.

ويعتقد وفدي أن دعم البعثات هو مجال آخر يتطلب اهتماما متواصلا. وكمبدأ عام، نعتقد أن إدارة الدعم الميداني تحتاج إلى اعتماد نموذج العمليات اللوجستية العسكرية البسيطة والفعالة والتي تدار جيدا.

ولقد أحطنا علما بعملية تقرير الأفق الجديد. ونود أن تكون تجربة تنظر بوضوح في ما تحتاج إليه إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني من تركيز مطلوب. ونحن

نعمل مع إدارة عمليات حفظ السلام على دراسة ذلك ونتطلع إلى مواصلة هذا العمل بطريقة بناءة خلال عملية إعداد التقرير. وليس لدينا انطباع، مع ذلك، أن حصيلة هذه الدراسة ستؤثر على الطريقة التي تعالج فيها المسائل الأساسية التي أثرتها سابقا.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام الهند بالمشاركة في عملية تعزيز حفظ السلام بغية زيادة أهميتها وفعاليتها. وسنكون أيضا، حيثما ترى ذلك ضروريا وهاما، مستعدين لنشر القدرات التي تطلبها عمليات حفظ السلام في السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الدائم.

السيد بارك – إن – هوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة اليوم وعلى دعوة وفدي إليها. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري لوكيلي الأمين العام ألان لوروي وسوسانا مالكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والمفيدتين.

طوال العقود الستة الماضية، تطورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فأصبحت تتصدى بنجاح لمختلف التحديات الناجمة عن صراعات مختلفة في بيئة سياسية تتغير بسرعة. والطلب المتكاثر على حفظ السلام مع ما يرافق ذلك من ولايات معقدة ومتعددة الأبعاد على نحو متزايد يمثل الآمال المعلقة على عملياتنا لحفظ السلام ونظر العالم إليها نظرة عالية.

إن العدد الإجمالي لموظفي الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في الميدان ارتفع عشرة أضعاف تقريبا خلال السنوات السبع الماضية. ولقد اعتمدت اللجنة الخاصة للتو أعلى ميزانية لبعثات حفظ السلام بلغت ٧,٧ بليون دولار للعامين ٢٠٠٩–٢٠١٠. ومع ذلك، يعني هذا الطلب المتزايد أيضا أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اتسعت نطاقا إلى أبعد الحدود في حين تشكل الولايات المعقدة والمتعددة الأبعاد مجموعة جديدة من التحديات.

وهذا الاتساع والتعقيد تجاوز ما تصوره تقرير الإبراهيمي (S/2002/802) قبل ١٠ أعوام، وبالنظر إلى الطلب المتزايد أبدا على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يتضح أن هذا الاتساع آخذ في الاستمرار في السنوات المقبلة، ونحن في حاجة إلى إصلاح كي نستوعب هذا المنحى.

إن وفدي يرحب بمشروع الأفق الجديد باعتباره أحد الأجوبة على المجموعة الجديدة من التحديات. ولقد نظمت كندا وكوريا ودول أعضاء عديدة أخرى مؤخرا اجتماعات حافزة للفكرة بهدف مناقشة مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتتشاطر الآراء والآراء حياله. ويأمل وفدي أن تمضي هذه المبادرات للدول الأعضاء قدما فيما نواصل مناقشاتنا. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، ينبغي منح بعثات حفظ السلام ولايات وأولويات واستراتيجيات سياسية واضحة. وأهمية وجود ولايات واضحة وذات مصداقية وممكنة التطبيق أثارها بالفعل تقرير الإبراهيمي، بيد أن هناك بضع بعثات أعطيت قائمة بالأولويات. ومن دون ولايات أو أولويات واضحة لا يسعنا أن نتوقع تدبير الموارد بكفاءة وفعالية من خلال الولايات. ومع الزيادة في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث الحجم والشمول والتعقيد أصبح وضع ولايات واضحة ومتفق عليها أمرا حتميا. وفي تلك العملية يتسم الحفاظ على التوازن الدقيق بين التوافق في الآراء من ناحية والكفاءة من ناحية أخرى بأهمية حاسمة.

ثانيا، نحتاج إلى تحديد نقطة خروج واضحة وإلى رسم استراتيجية خروج تتسم بالمسؤولية. وإن ضرورة

وجود معايير ومؤشرات قياسية يعول عليها لتحديد نقطة الخروج لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جرت الإشارة إليها عبر السنين مرارا وتكرارا، وبديهي أن استخدام الأصول فيما يتجاوز الطاقة يفرض ضغوطا من أجل الخروج المبكر في بعض البعثات.

ولمعالجة تلك المسألة يمكن استكشاف دور لجنة بناء السلام واشتراكها المبكر. فالقدرة الكامنة لدى اللجنة ليست مستغلة بصورة تامة. ومن بين المهام العديدة المناطة باللجنة يمكن لآليتها القطرية المخصصة أن تستغل كنقطة خروج مسؤولة. وللاستفادة بصورة كاملة من تلك الإمكانية، ينبغي إدماج أنشطة بناء السلام في عمليات حفظ السلام من المراحل الأولى، وينبغي كذلك تشغيل الشراكة الإستراتيجية بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام على صعيد الواقع الفعلي.

رابعا، إجراءات الوقاية أو البدائل عن عمليات حفظ السلام الثقيلة ينبغي السعي إليها بهمة. ورغم أن عمليات حفظ السلام أقل كلفة من الخيارات العسكرية الأخرى، فإننا يلزمنا أن نستكشف وأن نجمع بين الوسائل التي تتناسب تكاليفها مع مردودها، مثل الوساطة والانتشار الوقائي. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تكون الوساطة والوسائل السياسية الأخرى جزءا مكملا أساسيا من عمليات حفظ السلام اليومية. وفي ذلك الصدد نرحب بوحدة دعم الوساطة التي أنشئت مؤخرا في إدارة الشؤون السياسية.

خامسا، ينبغي تطوير الشراكات بقدر أكبر مع المنظمات الإقليمية والشركاء المدنيين والقطاع الخاص. وقد أثبتت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أنها شركاء مهمون للأمم المتحدة، لا سيما في تحمل أعباء عمليات حفظ السلام. وينبغي تطوير نموذج شامل محدد أو طريقة نموذجية للتعاون مع تلك المنظمات. ويمكن لتقرير برودي (S/2008/813) أن يشكل أساسا جيدا للمناقشة وإننا نتطلع قدما إلى تقرير الأمين العام ذي الصلة. وإن المنظمات الإقليمية ليست قيّمة فحسب كشريكات يتشاطرن عبء المهام المتجاوزة للطاقة، وإنما أيضا كشركاء استراتيجيين يمكن أن ينخرطن في العمل حيثما لا تستطيع الأمم المتحدة أن تنخرط بسبب التعقيدات السياسية.

سادسا، نظام الانتشار المتسم بالشمولية والاستجابة والسرعة عنصر أساسي من عناصر العمليات التي تتسم بالفعالية والكفاءة. ونظام الدعم ينبغي أيضا أن يتناسب مع طبيعة عملية حفظ السلام. وإن حكومة جمهورية كوريا، بصفتنا عاشر أكبر مساهم مالي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تنظر في تشكيل قوة احتياطية يمكن نشرها في الوقت المناسب. ويحدوني الأمل أن تساعد القوة الاحتياطية الجديدة تلك في تحسين مدى استعدادنا واستجابتنا.

وعلى جانب الدعم يشكل استحداث دائرة الدعم الميداني أحد النجاحات الكبرى لحملات الإصلاح التي يقودها الأمين العام بان كي — مون، وكان دور تلك الدائرة حاسما في توفير الدعم الميداني المتكامل. وأتوقع لخطة الدعم الاستراتيجي، التي تعكف دائرة الدعم الميداني على وضعها، أن ترفع قدرات الدعم الميداني للأمم المتحدة إلى مستوى آخر.

النقاط التي أثرتها حتى الآن تتعلق بالطريقة التي سنتمكن بها من تحسين كفاءة وفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الواضح أنه سيكون مطلوبا، مع زيادة الطلب، توسيع قاعدة المساهمين وتوسيع الشراكة مع المساهمين. وتبعا لذلك، يتعين تقوية العلاقات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات والبلدان المساهمة بالأموال.

وفي ذلك الصدد أشكر الرئيس مرة أخرى على دعوة البلدان المساهمة بالقوات والأموال إلى تشاطر وجهات نظرنا مع مجلس الأمن، وأؤمن بأن فرصا كهذه، التي تسمح

بعقد مشاورات أكثر تواترا وانتظاما حول المسائل الرئيسية للأمم المتحدة، ينبغي استكشافها أكثر وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

ازدياد الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يعبر عن التوقعات العالية للمجتمع الدولي ومساندته لتلك العمليات. غير أننا إن لم نتمكن من معالجة مسألة المهام المتجاوزة للطاقة معالجة فعالة وإذا فشلنا في تلبية المطالب، فإن الدعم الجماعي لحفظ السلام سيفتر فتورا شديدا.

ولا يسعنا أن نفشل، ولن نفشل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غانا.

السيد **كرستيان** (غانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بداية، أن أشيد بالممثل الدائم لتركيا على التوجيه الناجح لشؤون هذا المجلس أثناء هذا الشهر، وعلى تنظيم هذا الاجتماع، في ضوء الرابطة الوثيقة بين الموضوع ومسؤولية المجلس الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. واسمحوا لي كذلك أن أشكر وكيلي الأمين العام ألن لو روا وسوزانا ملكورا على عرضيهما البليغين، اللذين لم يركزا على حالة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، وإنما بيّنا بجلاء أيضا الاستراتيجيات الكفيلة بالتغلب على التحديات التي تفرضها الواجهة المتعددة الأبعاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أود أن أعرب عن امتنان وفدي للشرف الذي أسبغ عليه بدعوته للمشاركة في هذا الاجتماع الهام.

لا ريب في أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ساهمت مساهمة جمة في الجهود الجماعية لمنظمتنا في سبيل تحقيق هدفها الأساسي - هدف صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن النهوض بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وإن منجزاتها، المعترف على نطاق واسع بأنها معلم بارز في طريق المنظمة لا جدال فيه، أثارت أيضا توقعات كبيرة حتى عند الإقدام على ولايات معقدة ومتعددة الأبعاد في بيئات حافلة بالتحديات. والواقع أن الزيادة غير المنقطعة أبدا في الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يؤكدها ما يحظى به أصحاب الخوذ الزرق من ثقة واحترام في كل أنحاء العالم، رغم القيود ومكامن الضعف المتأصلة في العمليات، ورغم أوجه القصور القليلة التي يؤسف لها.

لا جدال في أنه لولا الإصلاحات الملائمة، بدءا بالإصلاحات الموصوفة في تقرير الإبراهيمي (S/2008/809)، لكان اضطلاع الأمم المتحدة بتلك المسؤولية الشاقة بصورة يعتد بها أصعب بكثير. ولئن كان وفدي يحيي الخطوات الكبيرة التي اتخذت لتقوية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا ندرك أيضا أنه ما زال يتعين إنجاز الكثير إذا أريد لنا أن نحقق الهدف النهائي.

قدرة الأمم المتحدة على التغلب على التحديات الحالية والتحديات الجديدة، وكذلك على سد الفجوة بين قدرات الأمم المتحدة وتوقعات المجتمع العالمي، تعتمد بقدر كبير، ولكن ليس حصرا، على اعتماد ولايات واستراتيجيات خروج لا لبس فيها وواقعية وقابلة للتحقيق، بالاقتران بعمليات سلام اشتمالية موازية. وفي ظل الطابع المتغير بلا انقطاع لطابع ونطاق عمليات حفظ السلام، يتعين على المجلس، في نطاق مسؤوليته، أن ينظر في صقل ولايات البعثات تحسبا للتحديات المتوخاة في الميدان، بما في ذلك تعديل قواعد الاشتباك للأفراد في الميدان عندما ومتى ما تقوم الحاجة إليه، ووضع جداول زمنية عملية للانتشار، وزيادة السلطة للعمليات الميدانية.

وبما أن الولاية ليست غاية في حد ذاتها، فإن هدفها لن يتحقق إلا بتوفير الموارد البشرية والمالية المطلوبة فضلا عن الموارد السوقية. فالصعوبات السوقية التي تواجه البلدان

المساهمة بالقوات والبلدان المساهمة بالشرطة في أماكن البعثات عُرِّفت بأنها عقبة رئيسية في طريق الانتشار السريع والفعال.

إننا نعتبر قراري مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١)، اللذين يتناولان التعاون والمشاورات بين البلدان المساهمة بالقوات والبلدان المساهمة بالشرطة والمجلس والأمانة العامة، عنصرين أساسيين لتحقيق النتائج النهائية لعمليات حفظ السلام. ولئن كنا نرحب بترسيخ إطار العمل الثلاثي ذاك، فإننا مقتنعون بأن ذلك الإطار يمكن تحسينه لكفالة تحقيق الهدف المثالي. وإن البلدان المساهمة بالقوات والبلدان المساهمة بالشرطة ينبغي أن تنخرط في وقت مبكر وبصورة تامة في كل مراحل وجوانب التخطيط للبعثات، لأن ذلك سيساهم في جعل عملية صنع القرار أكثر اشتمالية.

ولذلك يجدر بمجلس الأمن أن يفحص فحصا دقيقا أساليب العمل الحالية بهدف استدراج البلدان المساهمة بالقوات والبلدان المساهمة بالشرطة المحتملة إلى تقديم وجهات نظرها قبل نظره في ولايات البعثات وقبل اعتمادها، وكذلك قبل تجديد البعثات القائمة أو استعراضها. ومن العوامل الهامة الأخرى لتحقيق ذلك، شمول البعثات التي تنشرها الدول الأعضاء بالدعم السياسي والالتزام. ويقف التاريخ شاهدا قاطعا على أن توفر ذلك العامل أو غيابه يحدد نجاح أو فشل عمليات حفظ السلام.

إن تصاعد الطلب على عمليات حفظ السلام وزيادة درجة تعقدها يؤكدان بما لا يدع مجالا للشك الدور الحيوي الأهمية الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الاستجابة لحالات الصراع في العالم بصورة أكثر فعالية وشمولا. ذلك أن وجود الدول الأعضاء في تلك المنظمات الإقليمية على مقربة من مناطق الصراع يتيح لها فهما أفضل للتعقد الذي تتسم به المسائل، كما يساعدها على التصدي للأزمات في الوقت المناسب. ومع ذلك، علينا أن نتذكر أن الأطراف الفاعلة الإقليمية تسهم أحيانا في تعقيد عملية تسوية التراعات. وعلى المجلس إذن أن ينظر، وبشكل عاجل، في الطرق الكفيلة بتعزيز التعاون مع تلك الهيئات في إطار الفصل الثامن من الميثاق بحيث يحقق الاستخدام الأمثل للمزايا النسبية لكل من الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية بهدف تحقيق الحد الأقصى من الفاعلية والتآزر لعمليات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تأييدنا للجهود الحثيثة المبذولة لتعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام، ونؤكد على أهمية خطط العمل المشتركة الهادفة إلى التصدي للصعوبات التي تحددها الدول الأفريقية الأعضاء.

بلدي، شأنه شأن جميع البلدان المساهمة بقوات جيش وشرطة، يهتم اهتماما عظيما بسلامة وأمن حفظة السلام. إن استمرار تكبدها لخسائر في الأرواح أمر يدعو للأسف والاستهجان نظرا للخدمات التي يقدمها حفظة السلام في نكران تام للذات. ومما لا شك فيه أن هذه الحقبة المليئة بالصراعات داخل الدول تفرض على حفظة السلام العمل في ظروف أمنية محفوفة بالمخاطر، تتصرف فيها الكيانات من غير الدول والمفسدون الآخرون في منأى عن العقاب. وبالنظر إلى هذا المناخ الخطير، فإنه من غير المعقول، بل من غير الملائم، أن نوكل مسؤولية سلامة وأمن حفظة الأمن إلى السلطات المضيفة أو الجهات الموقعة على اتفاقية للسلام. ويرى وفدي بكل صراحة أن على الأمم المتحدة أن تتولى تلك المسؤولية إلى حين العودة النسبية للحياة الطبيعية في مناطق التراع.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالتقدم المحرز حتى الآن للتصدي لذلك التحدي ولتشجيع الأمانة العامة على تعزيز قدراتها، وبخاصة فيما يتعلق بجمع المعلومات العملياتية والتكتيكية التي لا غنى عنها لدرء المخاطر المحتملة ولتأمين سلامة وأمن حفظة السلام والمدنيين على حد سواء. إن واجبنا إزاء أولئك الرجال والنساء المتميزين الذين جادوا

بأرواحهم في خدمة عمليات الأمم المتحدة يفرض علينا الاجتهاد في الحد من الخسائر في الأرواح، وبخاصة تلك الناجمة عن الإعمال العدائية.

وللأسف، فإن تقييم التطورات الجغرافية والسياسية الراهنة يشير إلى أنه من غير المتوقع أن تقل الحاجة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الأعوام المقبلة. بل على العكس من ذلك، يحتمل أن تشهدا زيادة في نطاقها وحجمها. ولا تملك الأمم المتحدة إلا الاستمرار في أداء دورها كمصدر أمل للتعساء ضحايا التراعات بالتأقلم مع الطابع المتغير دوما لمفهوم حفظ السلام بالابتكار والمرونة. وفي الواقع، فإن عملية الإصلاح الجارية حاليا ستحدد قدرة الأمم المتحدة على كفالة الاستدامة لأعمالها الرائدة. إن واجبنا الجماعي يحتم علينا العمل على أن تكلل تلك العملية بالنجاح، ومهما أكدنا على أهمية الدور الذي يجب أن يؤديه المجلس في هذا المجال فلن نوفيه حقه .

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لنيبال.

السيد أتشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة التركية على تنظيمها لهذه المناقشة المواضيعية الهامة بشأن حفظ السلام.

في الواقع أن عمليات حفظ السلام تتعرض لضغوط متزايدة. فثمة عبء سياسي ولوجستي ومالي وإداري يفوق الإمكانات المتاحة. إننا نقوم بنشر بعثات في ظروف بالغة التعقيد، بولايات بالغة الصعوبة وبقبول محدود من الدولة أو الأطراف المعنية. وفي بعض الحالات، تتعدى الولايات المتصلة بحماية المدنيين وبسط سلطة الدولة على المهام التقليدية للدول وتولّد بذلك مقاومة من قبل الأطراف المعنية.

وقدرة الأمم المتحدة على نشر البعثات في الوقت المناسب حيث تمس الحاجة إليها تتعرض لضغط شديد. وفي كثير من الحالات، تُترك البعثات دون دعم سياسي مناسب أو استراتيجية واقعية للانسحاب. وفي حالات أخرى، نلمس فجوة بين حفظ السلام وبناء السلام. كما نجد في حالات غيرها أن لجنة بناء السلام ومجلس الأمن يعملان كل على حدة دون تحديد واضح للمسؤوليات.

كل ذلك يدعو إلى استعراض جاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أداة لصون السلم والأمن الدوليين كمفهوم لتسوية التراعات واستراتيجية لسد الفجوات في الدول المنهارة أو التي في طريقها إلى الانهيار والمجتمعات الانتقالية الخارجة من التراعات. ولكونها جهدا إداريا بالغ التعقيد، فإنها تتطلب دراسة متعمقة أيضا.

إن الممارسات الجارية فيما يتعلق بصياغة المبادئ والولايات لبعثات حفظ السلام وإعداد الميزانيات لها وتقديم الدعم في إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك ربطها بأنشطة أخرى من قبيل الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام، كلها أمور تستدعي مراجعة استراتيجية. وعلى الرغم من أنه لم تجر أي دراسة جادة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) الصادر عام ٢٠٠٠، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن بعض مبادئها الأساسية لا تزال صالحة و لم تنفذ التنفيذ الكامل بعد. إنني، باسم نيبال، أرحب بمختلف المبادرات، بما فيها تلك التي نحن بصددها، الهادفة إلى استعراض الأمر بشكل أوسع. وواضح أن ثمة حاجة إلى تقارب بين مختلف المبادرات داخل مجلس الأمن وخارجه ومبادرة الأفق الجديد المشتركة بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ولا بد لي من التشديد في هذا الصدد على أن أي مراجعة أو توصية لن يكون لها مغزى حقيقي إلا إذا حظيت بدعم عريض القاعدة من

الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة والبلدان الممولة وبالبلدان المساهمة بقوات.

وفي ظل الحالة الراهنة نجد أنفسنا كبلد مساهم بقوات نقف معزولين، إذ أن قواتنا تُدعى إلى الاشتراك في بعثات لم تُشرك في صياغة ولايتها أو التخطيط لها، ناهيك عن تحديد الاستراتيجية السياسية لها. وتُطالب قواتنا بتنفيذ مهام معقدة، دون أن يكون لها مرونة عملياتية، أو باتباع قواعد اشتباك لم تُشرك أساسا في إعدادها.

كذلك نعاني من شح الإمكانات في مناطق الانتشار، وبخاصة فيما يتعلق بالموارد اللوجستية. وبنهاية هذا العام، ستكون القوة النيبالية البالغة ٣ ٨٠٠ فردا من الجيش والشرطة قد زادت بمقدار الثلث حينما يكتمل نشر قواتنا في دارفور وتشاد، علاوة على فرقة إضافية في لبنان. كذلك واجهنا صعوبة جمة في قدرتنا على نشر القوات بسبب المتطلبات البالغة التعقيد في مجال المعدات المملوكة للوحدات، بما في ذلك المعدات التي لا نستخدمها عادة في بلدنا. كما نعاني من طول عملية الشراء، الأمر الذي يقلل من قدرتنا على نشر القوات في الوقت المناسب.

لذلك، لا بد من بناء قدرات البلدان المستعدة للمساهمة بقوات في النشر السريع ومدها بالمعدات المطلوبة والقدرات المهنية للانخراط في عمليات حفظ سلام قوية ومعقدة. ويتطلب ذلك من الأمم المتحدة والمصادر الثنائية تقديم الدعم اللوجستي والتدريب المطلوبين. إن تعزيز القدرة الاستراتيجية واللوجستية للأمم المتحدة على تجميع المعدات الضرورية لبدء بعثة ما عملها أو لملء الفجوات التي تعاني منها بعض البلدان المساهمة بقوات سيكون جزءا من الحل للمشكلة. كذلك لا يجب التقليل من أهمية أن تتحمل الدول المتقدمة النمو بعض عبء البلدان المساهمة بقوات في بعثات حفظ السلام الصعبة بحيث يصبح حفظ السلام شراكة عالمية فعالة حقا.

ولا يزال حفظ السلام يتطور كمفهوم دينامي، فقد تغيرت في الأعوام الماضية بيئة النزاعات والتحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام تغيرا كبيرا، الأمر الذي يتطلب نهجا وشراكات جديدة. وبغية التغلب على بعض التحديات التي لا بد من قيام علاقة مؤسسية متينة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات جيش أو شرطة والأمانة العامة كعامل حاسم في إعادة صياغة نموذج الشراكة. ويستدعي هذا إشراك البلدان المساهمة بقوات منذ الوهلة الأولى لصياغة ولاية البعثة وحتى المراحل الرئيسية في عملية التخطيط للبعثة، وذلك عن طريق التفاعل الوثيق وتبادل المعلومات والمشاركة. كما أن على مجلس الأمن أن يركز جهده على إنشاء ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ. يجب مد البعثات بالموارد المناسبة التي تتماشى مع ما تُكلّف به من أعمال ميدانية.

تتعلق بعض التحديات في حفظ السلام بالبيئة السائدة في الدول المضيفة، وبخاصة التحديات الناجمة عن هشاشة اتفاقات السلام وعدم التزام الأطراف في مرحلة التنفيذ. وهذا بدوره يتطلب مشاركة استباقية وقدرا أكبر من الدعم السياسي من قبل المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن. وفي هذا السياق، آمل أن تكون مبادرة الأفق الجديد المشتركة بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني عاملا في حل المشاكل التي نواجهها اليوم وذلك بالتصدي لها بفعالية وبالكيفية المناسبة.

ونرى أنه أثناء الاستعراض، ينبغي عدم التقليل من شأن القيم الرئيسية التي تجسدها عمليات الأمم المتحدة لحفظ من قبيل احترام الميثاق، وقبول جميع الأطراف، وعدم التدخل في شؤون دول ذات سيادة وعدم اللجوء إلى استخدام القوة

إلا في حالـة الـدفاع عـن الـنفس. لا يجـب المـساس بتلـك المبـادئ، حـتى في سـياق مـا يـشار إليـه بعمليـات ”قويـة“ لحفظ السلام.

وباسـم نيبـال، نتعهـد بـأن نـشارك مـشاركة فعالـة في عملية الاستعراض اللازمة لعمليات حفظ السلام وبدعم هـذه العملية بحيث يمكن إزالة الضغوط الحالية على البعثات القائمة والمقبلة.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل ألمانيا.

السيد نـاي (ألمانيـا) (تكلـم بالإنكليزيـة): أرجـو أن تسمحوا لي بتقـديم الـشكر لكـم، سيـدي الـرئيس، علـى عقـد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة للبلـدان الرئيـسية المـساهمة في حفـظ الـسلام للمـشاركة في اسـتعراض حفـظ الـسلام الـذي تضطلع به الأمم المتحـدة. كمـا أود أن أشـكر وكيلـي الأمـين العام سوزانا ملكورا وألان لوروي، على تقديم آرائهما بشأن إجـراء التعـديلات اللازمـة في حفـظ الـسلام في البدايـة ذاتهـا لحـوار مـن المـأمول أن يكـون مثمـرا مـع أصـحاب المـصلحة الرئيسيين.

وتؤيد ألمانيا جميع النقاط الـتي ذكرتهـا في وقـت سـابق رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وترى ألمانيا أن مناقـشة اليـوم تـشكل خطـوة هامـة في حـوار بـشأن حفـظ الـسلام ويـشمل المبـادرات المختلفـة الـتي قدمت خلال الأشهر الماضية. ونحن نشكر الأمانة العامة على تحليلها الموجز لحالـة حفـظ الـسلام الراهنـة، وهـو تحليـل يجتـاز بـذكاء الخـط الرفيـع الفاصـل بـين المحافظـة علـى النـهج المفيـدة الواردة في تقرير الإبراهيمي مـع الإشـارة في الوقـت نفـسه إلى التعديلات التي يلزم إجراؤها.

ويقـال إن حفـظ الـسلام هـو النـشاط الرائـد للأمـم المتحـدة. وهـذا صـحيح، لأن مـسؤولية فريـدة عـن اسـتقرار السلام في العالم بأسره تقع على عـاتق الأمـم المتحـدة وتبقـى على عاتقهـا. ومـع أن حفـظ الـسلاح ليس الوسـيلة الوحيـدة المتـوفرة، فإنـه أداة حاسمـة للتـصدي لـذلك التحـدي. وتنفيـذ هـذه المهمـة يـشكل قـصة نجـاح، مـع أنهـا ليـست خاليـة مـن الانتكاسـات والانتقـاد. ونحـن جميعـا نـسلم بأننـا نتحمـل مسؤولية عن زيادة تحسين حفظ السلام.

ويتطلـب ذلـك المسعى التركيـز، وهـو تركيـز يـساعد على فصل الأمور اللازمة بـشكل عاجـل مـن الأمـور المرغوبـة في الأجـل الطويـل، وهـو فـصل تـستدعي ضـرورته المـوارد المحدودة المتاحة للتصدي لجميع الأزمـات الراهنـة. وينبغـي أن تركز مناقشتنا على التعـديلات المطلوبـة لتعزيـز حفـظ الـسلام بوصفه وسيلة موثوقة في إدارة الأزمات. وسـبب تركيـز ألمانيـا على إجراء عمليـة شـاملة ومركـزة هـو أن الـشعوب المتـضررة من جراء الأزمات تستحق أفضل ما يمكن أن نقدمه.

وتحظى بتأييـدنا العديـد مـن الأفكـار الـتي تم الإعـراب عنها في مناقشة اليوم. وأود أن أركـز علـى أربـع أفكـار نـرى أنها محورية.

أولا، ضرورة تحسين وتوسيع آليـات التـشاور القائمـة أعربت عنها بالفعل رئاسة الاتحاد الأوروبي. وهـذا أمـر بـالغ الأهميـة. والأمـر الأساسـي بـشكل مطلـق هـو إجـراء حـوار مكثف مع جميـع أصـحاب المـصلحة، وفي المقـام الأول الـدول الأعضاء المساهمة في حفظ السلام.

ثانيـا، وقبـل أن يتخـذ المجلـس قـرارا، مـن الـضروري الفهم الواضح للأصول التشغيلية المتوفرة. وهـي أسـاس وضـع ولايات واضحة ويمكن تحقيقها. وبناء على ذلك، تؤيـد ألمانيـا تأييـدا كـاملا بيـان لجنـة الأربعـة والثلاثين الـوارد في تقريرهـا لهذا العام بأنه:

”[و]توصي اللجنة الخاصة بقوة بـأن يكـون مجلـس الأمـن علـى علـم بجميـع مـا يتـصل بتـوافر

القدرات التشغيلية واللوجستية اللازمة لنجاح عملية حفظ السلام، قبل اتخاذه قرارا بشأن إجراء تغيير جديد أو رئيسي لولاية قائمة". (A/63/19، الفقرة ٦٧)

ثالثا، وفيما يتعلق بمبادرة الأفق الجديد، تقترح ألمانيا ألا ينتهي هذا المشروع بإصدار ورقة غير رسمية أخرى. وأوصي بأن يكون الهدف هو إصدار وثيقة، على أساس موافقتنا جميعا، ومن ثم توفير أساس ملموس لاتخاذ القرار والتنفيذ.

رابعا، تم إنجاز عمل فيما يتعلق بتجميع الوثائق الأساسية بغية تحويل الوثيقة المعنونة "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ العامة والتوجيهية" إلى مكتب للوثائق التي يمكن أن تساعد جميع العاملين في حفظ السلام. وتود ألمانيا أن تشهد استكمال تلك الوثيقة وتوفير إمكانية الحصول عليها لجميع البلدان المساهمة عاجلا وليس آجلا.

وفي الختام، أود أن أشكركم، سيدي، وأن أشكر وكيلي الأمين العام على اتخاذ هذه المبادرة وأود أن أؤكد مجددا على استعداد ألمانيا وتفانيها في تقديم إسهام ذي مغزى في عملية الكيف، بحيث يبقى حفظ السلام أداة موثوقة في أيدي الأمم المتحدة، وهي هيئة تحظى بمشروعية فريدة لإدارة الأزمات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لمصر.

السيد عبد العزيز (مصر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بالشكر على المبادرة لعقد هذا النقاش الهام في وقت تشهد فيه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تطورات متسارعة وتساؤلات حول قدرة المنظمة على تحمل عبئ التوسع المتزايد في إنشاء هذه العمليات وتنفيذ الولايات المعقدة الموكلة إليها. كما أتوجه بالشكر إلى وكيلي الأمين العام لعمليات حفظ السلام والدعم الميداني على عرضهما لرؤية الإدارتين للإصلاح ولما سوف تتضمنه ورقة أفق جديد من أفكار في هذا الصدد.

فمما لا شك فيه أن التوسع في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى السنوات الأخيرة، ووصول حجم النشر إلى أكثر من ١١٥ ألف فرد والميزانية السنوية لحفظ السلام إلى ٨ بلايين دولار، بات يحتم مراجعة عاجلة شاملة من جانب أجهزة الأمم المتحدة المعنية، لبحث سبل الاستجابة للطلب المتزايد، الذي لا توجد مؤشرات على إمكانية انحساره في المستقبل القريب، ولتقييم جوانب النجاح والفشل، ولتحديد سبل معالجة الفجوة بين ما يحدده مجلس الأمن من ولايات وما تستطيع بعثات حفظ السلام تنفيذه على الأرض، وذلك وفق رؤية عملية تعزز من دور الأمم المتحدة، من خلال ضمان وضوح الولايات وتوفير احتياجات النشر، من حيث القوات والعتاد والتمويل والدعم اللوجستي في الميدان.

وترتبط معالجتنا للمشكلة بتحديد أسبابها. ومصر ترى أن جانبا كبيرا مما نواجهه يرجع لعدم قيام الأمم المتحدة بدورها المرجو في مجال الدبلوماسية الوقائية، وفي الحيلولة دون اندلاع النزاعات وتحولها إلى مرحلة تهديد للسلم والأمن الدوليين. كما يرجع إلى عدم قدرة المنظمة على معالجة جذور النزاعات القائمة وإلى تحول بعثات حفظ السلام إلى بعثات لإدارة النزاعات، فضلا عن زيادة اعتماد الدول المضيفة على دور هذه البعثات، بما فيها قدراتها العسكرية والشرطية المتميزة، لدعم قدراتها الوطنية الضعيفة بمجالات الدفاع والأمن الداخلي، بدون أن تبذل الأمم المتحدة الجهد الكافي لبناء قدرات الدول الخارجة من نزاعات لدعم قدراتها في هذه المجالات وفي غيرها من المجالات التنموية، مما يؤدي لإطالة أمد عمليات حفظ السلام في ظل غياب البديل الوطني القوي القادر على القيام بنفس المهام وعلى الحفاظ

على ما تحقق من استقرار وأمن؛ وفي ظل غياب القدرات الوطنية اللازمة للتعامل بفعالية مع مرحلتي بناء السلام والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وتمتد أسباب المشكلة لتشمل ضعف الموارد المتاحة والقدرات اللازمة لتنفيذ عمليات حفظ السلام، نتيجة الإرهاق الذي أصبحت تعاني منه الدول المساهمة بقوات، التي لن تساهم بشكل متزايد بقوات تحتاجها في المجال الوطني، فضلا عن تركيز كبار المساهمين بميزانية حفظ السلام على تناول الموضوع من زاويته المالية، على نحو قد يهدد قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة الفورية لجميع الحالات التي تحتاج لعمليات حفظ سلام؛ وقد يؤدي – للأسف – لاضطرار المنظمة للاختيار بين الأوضاع المتدهورة في أكثر من دولة لاختيار بعضها فقط لإرسال عمليات حفظ السلام إليها نتيجة غياب التمويل اللازم؛ وهو أمر يهدد مصداقية المنظمة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين.

بعد أن تحدثت عن تشخصينا لملامح المشكلة وأسباب عدم إحراز التقدم المرجو، فإن تعدد المبادرات المطروحة للتعامل مع هذا الموضوع كل لهدف مختلف، وتداخل سعي الأجهزة الرئيسية للدفع نحو إصلاح وتفعيل الهياكل التنظيمية للتعامل مع الموضوع، يستوجب منا أن نوحد المنظمة حول رؤية واحدة، تطرحها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في الوثيقة المنتظرة ”أفق جديد“، ونسهم جميعا في مناقشتها واستخلاص النتائج منها لتحقيق جميع الأهداف. وفي هذا الإطار، تطرح مصر عددا من العناصر نتطلع لأن توضع في الحسبان لدى وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة.

أولا، التعامل مع حفظ السلام كأحد الأدوات المتاحة للأمم المتحدة، ضمن سلسلة من الأدوات السياسية التي تبدأ بالدبلوماسية الوقائية والوساطة والمصالحة وتمر بحفظ السلام وإحلال السلام وتنتهي ببناء السلام ثم دعم القدرات التنموية الطويلة الأمد.

ثانيا، وضوح الولايات والتخطيط المتسق السليم سياسيا وعسكريا كأساس لنجاح عمليات حفظ السلام ولتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، خاصة عندما يتعلق الأمر بولايات جديدة أو بمهام ما زالت قيد التشاور ولم يتم التوصل إلى توافق دولي بشأنها.

ثالثا، وضع استراتيجية للخروج، ووجود عملية سياسية موازية لحفظ السلام، باعتبار حفظ السلام جزءا من حل سياسي وليس بديلا عنه؛ وبحيث تصاحب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام استراتيجية سياسية نشطة توفر أداة للدعم والمساندة، ويدعمها المجتمع الدولي وحيث يكون هناك سلام لحفظه، حسبما أشار إلى ذلك السكرتير العام في تقريره عن أعمال المنظمة للدورة الثالثة والستون للجمعية العامة (A/63/1).

رابعا، تعزيز الثقة بين أطراف حفظ السلام ممثلة في: مجلس الأمن، والدول المساهمة بقوات، والأمانة العامة، بجانب موافقة الدول المضيفة.

خامسا، توسيع قاعدة المساهمين والشركاء بعمليات حفظ السلام، والاستثمار في تنمية قدرات الدول المهتمة حتى تكون أكثر قدرة على المساهمة، جنبا إلى جنب مع تعزيز قدرات الدول النامية على المساهمة في هذه العمليات، وفقا لما تضمنه تقرير الإبراهيمي ولما تلاه من توصيات للجمعية العامة ممثلة في اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام، وأخيرا توصيات تقرير فريق الخبراء الدوليين لدعم عمليات حفظ السلام الأفريقية؛ وعدم حصر تناول حفظ السلام في نطاقه المالي وإنما تعزيز الرابطة بينه وبين الأطر المالية والسياسية وبناء السلام والتنمية الشاملة.

سادسا، تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية بموجب أحكام الفصل الثامن من الميثاق وتعزيز قدراتها على تطوير هياكلها والتوصل للحل السلمي للنزاعات، وتنفيذ مهام حفظ السلام على المستوى الإقليمي، وفق ولاية صادرة عن مجلس الأمن، وتحت مظلة الأمم المتحدة وبتمويل منها، وخاصة الاتحاد الأفريقي الذي يشكل تجربة ناجحة بكل المقاييس.

سابعا، تحسين نظم المشتريات ودعم البعثات في الميدان وزيادة قدرة المنظمة على الانتشار السريع.

ثامنا، مواصلة تطوير أجهزة الأمانة العامة وزيادة التنسيق والتفاعل فيما بينها، على صعيد قطاع حفظ السلام بإدارتيه ومع إدارة الشؤون السياسية.

تاسعا، الابتعاد عن تناول الموضوع من زاوية تنازع الاختصاص بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وتعزيز دور اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام، باعتبارها الجهاز الرئيسي المعني بتناول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جميع جوانبها، والابتعاد عن تدخل مجلس الأمن في الإدارة التفصيلية لعمل الأمانة العامة وخاصة في مجال تحديد الدول المساهمة بقوات في أي من عمليات حفظ السلام.

وختاما، فإن مصر، التي تتشرف بحمل لواء الأمم المتحدة والمساهمة بقوات للجيش والشرطة في تسع عمليات لحفظ السلام، تساند وتشارك في جهود التطوير، وفق عملية حكومية تعبر عن مواقف جميع الدول الأعضاء. ونتطلع في هذا الصدد إلى تلقي ورقة أفق جديدة، التي تعدها إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني ولبدء نقاش موضوعي معمق حولها في إطار الدورة القادمة للجمعية العامة.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أشكر الرئاسة التركية على تنظيم هذه المناقشة بشأن العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة ماليا، والسبيل الذي يمكن به تعضيد هذه العلاقات على نحو أفضل. أود أن أشكر الرئيس على دعوة وفدي للكلام في هذه المناسبة. أود أيضا أن أشكر السيد آلين لي روي، وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام والسيدة سوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش باسم حركة عدم الانحياز.

قبل تسع سنوات وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بينما كان وفد بنغلاديش يتكلم عن التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي إلى المجلس، شدد في سياق فجوات الالتزام على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بتوفير القوات لعمليات حفظ السلام. وإن وفدي إذ يشير إلى الحادث المأساوي الذي تمثل في الإبادة في رواندا قدم تحليلا جادا للحالة مؤداه أنه لم يكن في استطاعة الأمين العام أن يجمع في خلال شهرين من الالتماس الدؤوب إلا عُشر القوة المأذون بها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا، ثم تساءل ”من أين تأتي هذه القوات إذا لم نسهم جميعنا فيها؟“ والآن وبعد مضي عشر سنوات تقريبا، فإن الدعم الثابت والقاطع الذي ما انفكت تقدمه بنغلاديش لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام طيلة العقدين الماضيين يشهد بوضوح على أننا بالرغم من مواردنا المحدودة تمكنا من الوفاء بالتزامنا نحو السلم والأمن الدوليين.

إن حفظ السلام اليوم قد تطور إلى ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تشمل العنصر العسكري وعنصر الشرطة وزيادة في عدد الموظفين المدنيين لتنفيذ ولاية قوية. وحجم الموارد البشرية والمالية يبين أيضا النمو المتضاعف. وفي ظل الظروف الحالية، من اللازم أكثر من أي وقت مضى تقوية علاقة صادقة وذات مغزى بين القائمين على التخطيط والولاية وإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

والقائمين على تنفيذ الولايات. وهذه العلاقة لازمة للصمود بفعالية أمام التحديات المعقدة بصورة متزايدة.

ومنذ عقدين تقريبا ما برحت المناقشة جارية بشأن التشاور مع البلدان المساهمة بقوات. والعملية قطعت شوطا كبيرا تجلى في العديد من خلال العديد من المبادرات والترتيبات المرتكزة عليها. وفي أعقاب تقرير الإبراهيمي الذي شدد على الحاجة إلى تنسيق أفضل فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، عمل مجلس الأمن تحت رئاسة بنغلاديش في حزيران/يونيه ٢٠٠١، على اتخاذ القرار التاريخي ١٥٥٣ (٢٠٠١) الذي نص على أشكال هذا التشاور. وبعد ثماني سنوات، وإذ نشرع مرة أخرى في بحث نفس تلك الضرورة، يرى وفدي أن من الحصافة دراسة ما إذا كان قد تم استكشاف النطاق الكامل المنصوص عليه بموجب القرار ١٥٥٣ (٢٠٠١).

إن القرار ١٥٥٣ (٢٠٠١) شدد على ضرورة مواصلة المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات بوصف ذلك وسيلة رئيسية للمشاورات التي يمكن أن تجري في مراحل مختلفة من عمليات حفظ السلام، بما فيها التخطيط للبعثة، أو تغيير أو تجديد الولاية، أو التدهور السريع في الحالة الأمنية في الميدان، أو إنهاء العملية أو سحبها أو تخفيضها، أو الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أنه عندما يتعين اتخاذ القرارات بشأن عمليات حفز السلام، من المهم للأمين العام أن يُضَمِّن في تقريره العادي المقدم إلى المجلس معلومات عن الآراء التي أعربت عنها البلدان المساهمة بقوات.

وفي الوقت نفسه، من اللازم الأخذ في الحسبان أحكام القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) الذي يشدد على أهمية وجود نظام محسّن تجرى فيه المشاورات بصورة ثلاثية لتعزيز الفهم المشترك للحالة في الميدان فيما يتعلق بولاية البعثة وتنفيذها. وهذا القرار نص على عقد اجتماعات سرية مع البلدان المساهمة بقوات عند النظر في تغيير ولاية حفظ السلام أو تجديدها أو إنهائها، أو عند حدوث تدهور سريع في الحالة على أرض الواقع، يشكل تهديدا لأمن أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وهذه النقطة تم تكرارها في البيان الرئاسي S/PRST/2001/3 الذي أنشأ الفريق العامل الجامع المعني بعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. ومن المهم أن نذكر على أي حال أن الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة للبلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تتم في وقت سابق لمواعيد تجديد ولايات البعثات، أو الإذن بولاية بعثات جديدة.

ولتطوير آلية للتفاعل الفعال، من المهم أن تكون مسارات العمل المتاحة واضحة كما نص عليها مجلس الأمن وغير ذلك من الهيئات الحكومية الدولية مثل لجنة الأربعة والثلاثين. إن إمكانيات الفريق العامل الجامع المعني بعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة غير مستغلة بالكامل. ويفترض بالفريق العامل أن يتطرق للمسائل العامة والفنية من دون المساس باختصاص اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة.

ويود وفدي أن يذكر هنا بأن لجنة الأربعة والثلاثين قد شجعت الفريق العامل على تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات، كما ورد في الوثيقة S/2006/972. والتشاور الهام مع البلدان المساهمة بقوات ليس ممارسة عرفية فحسب، بل ضرورة من أجل الصالح الأكبر لعمليات حفظ السلام.

ولذلك، من المهم للغاية أن تراعي آراؤها. ونظرا للخبرة الوفيرة والتجارب الواسعة للبلدان المساهمة بقوات، فضلا عن الالتزامات التي تعهدت بها، فهي في وضع يسمح

لها بالإسهام في عملية وضع ولايات عمليات حفظ السلام والتخطيط لها وتنفيذها. وغني عن القول إن الشعور بالملكية لدى البلدان المساهمة بقوات، الذي ينبغي تعزيزه في العملية، يمكن أن يكون ميزة إضافية.

وأنتقل إلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما وكيل الأمين العام لوروا ووكيل الأمين العام ملكورا. نحيط علما بمفهوم الأفق الجديد الذي من المرجح أن يعرض لتنظر فيه الدول الأعضاء في المستقبل القريب. وكملاحظة أولية، أود أن أشير إلى مبادرات الإصلاح التي نظرت فيها الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة وأن أشير إلى أنه ما زال يتعين تقييم فوائد عمليات الإصلاح بالكامل؛ وينبغي لأي مبادرة جديدة للإصلاح أن تراعي إجراء تقييم دقيق لتلك المبادرات التي أطلقت سابقا.

كما نُحيط علما بالتحديات التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجوز للدول الأعضاء أن تنظر في أي اقتراح لتعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام. ويتطلع وفدي إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى دعوة وفدي للاشتراك فيها. كما يعرب وفدي عن امتنانه للسيد آلان لوروا والسيدة سوزانا ملكورا وكيليّ الأمين العام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تجري هذه المناقشة في وقت تطلق الدول الأعضاء والأمانة العامة مبادرات مختلفة بعد أن أدركت أن منظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه وضعا صعبا وأرادت تحويل هذه الحالة إلى فرصة لتحسين الأمور.

ونقدر بشكل خاص كون الموضوع الرئيسي لهذه المناقشة هو التفاعل بين من يخططون لعمليات السلام ويصممون ولاياتها ومن يتعين عليهم تنفيذ تلك الولايات. وتكتسي هذه المسألة بأهمية حاسمة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات.

لقد قيل الكثير عن أهمية زيادة تبادل المعلومات والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات حين يجري وضع ولايات عمليات حفظ السلام أو استعراضها. وتلك توصية واضحة في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809). ومع ذلك، لم تُمنح تلك البلدان سوى فرص قليلة للاشتراك بفعالية في تلك العمليات.

قد يعتقد أن هذا يعني إضافة مستوى آخر من التعقيد للعملية الصعبة أصلاً المتمثلة في التوصل إلى اتفاق بشأن قرار لمجلس الأمن. ولكن في الآونة الأخيرة، أصبح هذا قاسما مشتركا في مختلف المحافل حيث يُنظر في مستقبل عمليات حفظ السلام. وبذلك، يبدو أن هناك توافقا في الآراء بشأن الحاجة إلى تبادل للمعلومات أكثر سلاسة وموضوعية واتساقا بين الجهات الفاعلة الرئيسية داخل المنظومة.

وفي هذا الصدد، تعتقد أوروغواي أن الحصول على المعلومات والخبرة بصورة مباشرة والحصول على منظور البلدان التي لها قوات منتشرة في مناطق الصراع يمكن أن تكون لها فائدة بالغة لمجلس الأمن عندما يسعى إلى فهم حالة ما وتقدير المخاطر والفرص على أرض الواقع.

وينبغي ألا نقلل من أهمية وجود دعم واسع النطاق للولايات التي أقرها المجلس، وبخاصة مع مراعاة طبيعة المهام الجديدة التي أدمجت في الولايات. فهذه المهام أكثر تعقدا وتتطلب قواعد اشتباك أقوى، على سبيل المثال في حالة حماية المدنيين.

ولئن كنا ندرك أن المجلس قد عزز ذلك النهج، فإن السعي للحصول على أكبر توافق ممكن في الآراء بين جميع الدول الأعضاء لن يؤدي إلى إضفاء شرعية أكبر ومقاومة أقل للإجراءات المضطلع بها فحسب، بل وإلى خلق التزام أعمق بين جميع الجهات الفاعلة المشتركة في التنفيذ.

وعلى سبيل المثال، ينبغي ألا ننسى أن الغالبية العظمى من البلدان التي يجب أن تنفذ ولايات حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام هي بلدان مساهمة بقوات، وهي بلدان نامية لا تتوفر لها سوى فرصة ضئيلة في الاشتراك في كيفية تنفيذ تلك الولايات أو التأثير عليها. وعلى صعيد آخر، وبما يتفق مع ما يمكن تفسيره من الملخص الذي قدمته الأمانة العامة لوثيقة الآفاق الجديدة، يبدو أن فكرة وضع جدول أعمال جديد للشراكة تتجه في ذلك الاتجاه.

أما بعد، فإن المسألة التالية هي كيف يمكننا جعل هذا التفاعل أكثر فعالية وأكثر عمقا. في المقام الأول، تدرك أوروغواي، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات، أنه لا بد لنا من الاستفادة القصوى من كل فرصة متاحة لنا. ولذلك السبب، نركز بوجه خاص على اشتراكنا بأكثر الصور الموضوعية والبناءة في كل مبادرة من المبادرات التي دعينا إلى الاشتراك فيها.

ثانيا، يرى بلدي أن إجراء حوار مفتوح ومباشر وموضوعي يتجاوز الآليات الرسمية القائمة بين من يخططون لعمليات حفظ السلام ويضعون ولاياتها ومن يتعين عليهم تنفيذها سيفيدنا جميعاً للأسباب التي بينتها وسيساعد على بناء الثقة بين الأطراف. وينبغي لذلك الحوار أن يُجرى قبل الموافقة على الولاية أو تجديدها.

وبناء على ذلك، يود بلدي أن يذكّر بالخبرة الجيدة التي اكتسبناها عندما اشتركنا في اجتماع الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، الذي عقدته اليابان قبل بضعة أسابيع. وأتيحت الفرصة لوفدي في ذلك الاجتماع للتعبير عن آرائه والاستماع للبلدان الأخرى المساهمة بقوات. وتمكنا من الاستماع وشرح المسألة من منظورنا والإعراب عن شواغلنا الرئيسية بشأن بعثتين نشترك فيهما بكثافة، وهما بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أما بخصوص تلك المسألة، فأود أن أشدد على أنه ينبغي ألا يقتصر السعي لمزيد من التفاعل ومزيد من التشاور على العلاقة بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات. بل يجب أن يتوسع ليشمل الأمانة العامة على مستوى المقر وفي الميدان. وهناك مجال كبير للتحسين في هذا المجال. ومما لا شك فيه أن المسألة قد تأثرت بالحالة الواضحة التي تستعصي على الفهم والتي تنطوي على نقص تمثيل مواطني البلدان المساهمة بقوات في هيئة الأركان في الميدان وفي المناصب الرفيعة المستوى في الأمانة العامة.

أود أن أنتقل إلى الموضوع الذي كنت أفضل تجنبه، ولكن في ظل الظروف الراهنة، أجد نفسي مضطرا للتطرق إليه. فأوروغواي، شأنها شأن الجميع هنا، ملتزمة التزاما عميقاً بنجاح هذه المنظومة. ولذلك السبب، وعلى الرغم من الظروف المعقدة التي تنفذ فيها عمليات حفظ السلام، فقد استمرت في تجديد التزامها بصورة منتظمة الذي يتمثل أساسا في الإسهام بأصحاب الخوذ الزرق. ومع ذلك، بالنسبة إلى بلد صغير نام كبلدنا يحتفظ بنسبة كبيرة جدا من أفراده العسكريين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من الصعب كثيرا الحفاظ على هذا المستوى من المشاركة عندما يتأخر السداد مثلما حاصل حاليا.

ونحن ندرك أن هذه الحالة تؤثر على العديد من البلدان المساهمة بقوات التي هي في أغلبيتها من البلدان

النامية. لهذا السبب نحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما المساهمون الماليون الرئيسيون، على مضاعفة جهودها بغية كفالة عمل البعثات بصورة طبيعية وبغية أن تتلقى بلداننا التعويض المعتاد على وضع موظفيها ومعداتها في خدمة الأمم المتحدة.

وإننا على إدراك بأن الأزمة الاقتصادية العالمية التي تؤثر علينا جميعا، تجعل من الصعوبة بمكان الوفاء بالالتزامات المالية. ومع ذلك، علينا ألا ننسى أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بمعزل عن شرعيتها، هي نظام ذو معدل مرتفع من حيث الفائدة مقارنة بالتكاليف، خاصة بالمقارنة مع الأرواح البشرية والكلفة الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة للصراعات. ورغم حقيقة أن ميزانية عمليات حفظ السلام آخذة في الارتفاع وبلغت هذه السنة ٨ بلايين دولار تقريبا، فإن هذا الرقم رغم كبره لا يمثل سوى ٠,٥٥ في المائة من النفقات العسكرية العالمية لعام ٢٠٠٨، حيث ارتفعت إلى ١,٤٧ تريليون دولار وفقا لبيانات صادرة عن مؤسسة أبحاث السلام الدولية في استكهولم.

أخيرا، اسمحوا لي أن أقول إن أوروغواي تؤكد من جديد التزامها بمواصلة المشاركة في المناقشات حول حفظ السلام واستعدادها لذلك، وتتطلع إلى تبادل الآراء والاقتراحات التي ستنجم بالتأكيد عن النقاش البناء الذي ستجريه عندما يتم تقديم وثيقة الأفق الجديد من الأمانة العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أليس موتغوا، المستشارة السياسية الأقدم في مكتب المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيدة موتغوا (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة، وعلى الدعوة الموجهة إلى بعثتنا للمشاركة فيها. وشكرا لكم أيضا على المذكرة المفاهيمية لتيسير هذه الجلسة. ونتوجه بتقديرنا أيضا إلى وكيل الأمين العام للدعم الميداني، السيدة سوسانا مالكورا، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد أيني لوروا لمشاطرتهم إيانا الخلاصة التنفيذية للورقة الغفل بشأن الأفق الجديد ولإحاطتيهما الإعلاميتين إلى مجلس الأمن هذا الصباح. ويتطلع الاتحاد الأفريقي بالتأكيد إلى تلقي الورقة الغفل بكاملها بغية الاستمرار في المشاركة بتلك العملية.

تنعقد هذه الجلسة الهامة في وقت يتصف بالأهمية للاتحاد الأفريقي لأن الاجتماعات التحضيرية للدورة العادية الثالثة عشرة لمجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي جارية الآن في سيرت، ليبيا. لذلك أود مرة أخرى أن أعرب عن اعتذاري بسبب غياب سفيرتي، سعادة السيدة ليلا هانيترا راتسيفاندريهامانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، التي غادرت نيويورك هذا الأسبوع لحضور تلك الاجتماعات.

إن مسألتي السلام والأمن تشغلان مكانا عاليا في جدول أعمال اجتماعات مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي الجارية الآن. وفيما نبدأ مناقشات الأفق الجديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نود في هذه المرحلة الأولية أن نعرب لمجلس الأمن، من خلالكم التقدير والدعم القوي من الاتحاد الأفريقي لتلك العملية الهامة.

ومثلما يدرك مجلس الأمن، ما فتئ الاتحاد الأفريقي منذ إنشائه عام ٢٠٠٢ يشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى حل الصراعات وتعزيز السلم والأمن حول القارة، بانيا على تجربة منظمة الاتحاد الأفريقي السابقة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب مجددا عن التقدير العميق من الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن لدعمه الحيوي والمتواصل للاتحاد الأفريقي وتعاونه معه. ونود كذلك أن نعرب مجددا عن

تقدير الاتحاد الأفريقي لجميع الشركاء والمانحين على مساعدهم اللوجستية والمادية السخية، فضلا عن دعمهم لجهود السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لنشيد بدور وتضحيات البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، ولا سيما لنشيد بالرجال والنساء البواسل الذين ضحوا بحياهم في سبيل خدمة السلم والأمن في أفريقيا وحول العالم.

وحسبما تدركون، فإن التجارب والدروس الهامة المستخلصة من جهود دعم السلام الأفريقية ساعدت على إيجاد رؤيا معززة لمواجهة التحديات الماثلة أمام السلم والأمن في أفريقيا. إنه بنيان السلم والأمن الأفريقي، خطوة رئيسية تمثلت في انتشار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بوصفه الجهاز الداعم لصنع القرار ولمنع الصراعات وإدارها وحلها، وبوصفه الترتيب الجماعي للأمن والإنذار المبكر لتيسير الاستجابات الحسنة التوقيت والفعالة لحالات الصراع والأزمات في أفريقيا.

وسيلقى المجلس الدعم من قوة الاحتياط الأفريقية وهي تنشأ حاليا. ومختلف مكونات ذلك البنيان الأفريقي وفريق الحكماء ومنظومة الإنذار المبكر للقارة الأفريقية للسلام والأمن ما زالت وليدة العهد وتواجه مشاكل أولية. لذا، فإن جهود الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في الميدان تواجه تحديات من حيث تخطيط البعثات، وتعبئة الدعم اللوجستي والتقني وغير ذلك، وهناك أوجه ضعف في القدرات الإدارية للمنظمة.

تلك المشاكل جرى توضيحها جيدا في أطر مختلفة للعمل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ومؤخرا جدا في تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (S/2008/813) الذي أنشأه الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن الصادر في نيسان/أبريل ١٨٠٩ (٢٠٠٨). وكما هو معلوم، نظر في تقرير ذلك الفريق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلستيه ١٧٢ و ١٧٨ المعقودتين بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير و ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ على التوالي.

وشارك مجلس السلم والأمن أيضا في المناقشة التي أجراها مجلس الأمن حول التقرير، وذلك في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6092)، وحسبما طلب مجلس الأمن خلال تلك الجلسة، تعمل لجنة الاتحاد الأفريقي عن قرب مع الأمانة العامة للأمم المتحدة لا سيما إزاء التحضيرات للتقرير الذي سيقدمه الأمين العام في وقت لاحق من هذا العام.

لذلك نشجع مجلس الأمن على أن يركز تركيزا خاصا على ضرورة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، ولا سيما على ضرورة أن يعزز المجلس دعمه لمبادرات دعم السلام للاتحاد الأفريقي في هذه العملية الجديدة المعنية بالأفق الجديد لحفظ السلام في الأمم المتحدة. ونود أن نشكر جميع المتكلمين السابقين الذين كرروا هذه الدعوة في هذه الجلسة.

أخيرا، إن الاتحاد الأفريقي كما تعلمون، من خلال بنيان السلم والأمن في أفريقيا وفي إدارة عملياته لدعم السلام، أكد دوما على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي ضوء ذلك، فإن الاتحاد الأفريقي ما زال مقتنعا بأن عملياته لدعم السلام المنشورة بتفويض مجلس الأمن وموافقته تنفذ باسم المجلس والمجتمع الدولي، لتعزيز السلم والأمن الدوليين. لذلك، يسعدنا أن نلاحظ أن الملخص التنفيذي للورقة غير الرسمية المقدم من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني صاغت بشكل صحيح الأفق الجديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار شراكة – من حيث الشراكة في المقصد، والعمل، والمستقبل.

والاتحاد الأفريقي يرى نفسه بوضوح كجزء طبيعي لا يتجزأ من تلك الشراكة. والحق، أننا نعتقد أن عمليات دعم السلام وجهود الاتحاد الأفريقي أظهرت بوضوح تصميم أفريقيا على الاضطلاع بنصيبها من عبء السلم والأمن الدوليين. وبعبارة أخرى، يقف الاتحاد الأفريقي على أهبة الاستعداد التام للاضطلاع بدوره في هذه الشراكة مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى في المجتمع الدولي باعتبارها مسألة رؤية ومسؤولية وملكية مشتركة، بغية تعزيز آمال جديدة وثقة في جهود السعي من أجل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا وفي أنحاء العالم.

لقد، كان إطلاق أول عملية مختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في دارفور، خطوة مهمة في تطور عمليات حفظ السلام. لقد كشفت عما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي عندما يعمل معا في شراكة منسقة ومتسقة. ومن هنا، نشجع مجلس الأمن بقوة أن يستفيد من جميع الأفكار البناءة ذات الصلة التي تولدت عن تلك البعثة الخاصة لحفظ السلام وعن عمل العمليات الأخرى المرتبطة بالأمم المتحدة، مثل لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام والمبادرات الأخرى التي اتخذها الدول الأعضاء، وكذلك تبادل الآراء الاستراتيجي الذي جرى في السنوات القليلة الماضية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونشجع مجلس الأمن أيضا أن يستفيد من العملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة، وخاصة إصلاح مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام لورروا للرد على بعض التعليقات.

السيد لورروا (تكلم بالفرنسية): كي لا أطيل هذه المناقشة، التي طالت جدا بالفعل، أود فحسب أن أعرب عن الامتنان على ثراء البيانات العديدة التي ألقيت. تلك المداخلات توضح بجلاء الاهتمام المستدام القائم في ما يتعلق بعمليات حفظ السلام. كانت هذه الجلسة مفيدة بشكل خاص لنا في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في وقت نضع فيه اللمسات الأخيرة على ورقة الأفق الجديد غير الرسمية بشأن حفظ السلام.

أستطيع أن أؤكد لكل الدول الأعضاء التي تكلمت اليوم أننا سنبذل قصارى جهدنا كي نغطي في ورقتنا غير الرسمية كل الملاحظات التي أدلي بها اليوم، خاصة تلك المتعلقة بالحاجة إلى الاستفادة بشكل كامل من الصكوك القائمة والإصلاحات التي أعلن عنها بالفعل. كما أحطنا علما على النحو الواجب بالإشارات إلى القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، الذي يؤكد بوضوح على المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. كل ذلك سيرد في ورقتنا غير الرسمية.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أشدد عليها تتعلق بمسألة أشير إليها عدة مرات. من الواضح، أن الورقة غير الرسمية ليست غاية في حد ذاتها، بل على العكس، إنها بداية عملية حوار. وخلال الأسبوعين القادمين، سنطرح الوثيقة غير الرسمية لبدء مناقشة مع الأجهزة المختلفة، ومنها بالطبع مع مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي تضطلع بالمسؤولية الأساسية عن هذه المسألة. وبعد التشاور مع الأطراف المختلفة، سنقدم تقريرا رسميا إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة.

أعتقد أن السيدة ملكورا تود أيضا أن تدلي ببضع كلمات ختامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ملكورا للرد على الملاحظات والأسئلة.

السيدة ملكورا (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر كل أعضاء المجلس والممثلين الآخرين الذين شاركوا

في هذه المناقشة المفيدة جدا. اسمحوا لي فحسب أن أقول بإيجاز شديد، ما هي خطواتنا التالية.

من الواضح، أن ورقة الأفق الجديد غير الرسمية، التي أشار الآن إليها للتو، هي عمل استهلالي سيستخلص من مبادرات مختلفة، خاصة استراتيجية الدعم التي ناقشناها بإيجاز اليوم. ستكون الوثيقة غير الرسمية الأولية التي سنصدرها في تموز/يوليه، والتي أشرنا إليها في وقت سابق اليوم، خطوة أولى هي بمثابة أساس للمشاورات، وليس وثيقة نهائية. ستكون طريقة لبدء آلية لمعرفة ردود الفعل من شأنها توفير أسس معقولة يمكننا أن نؤسس عليها مناقشاتنا.

وكما قلت في وقت سابق اليوم، فإن هدفنا، بالطبع، أن يكون لدينا وثيقة لتقديمها إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة لاعتمادها. ليس لدينا أدنى شك في أن استراتيجية الدعم ستترتب عليها بعض الآثار التي ستتطلب موافقة الجمعية العامة.

لقد استمعنا اليوم. وسنواصل الاستماع. ونأمل أن ننخرط بقوة حتى نكون، بحلول الموعد الذي يجب علينا أن نصدر فيه وثيقة رسمية التماسا لموافقة الجمعية العامة عليها، قد فهمنا بما يكفي شواغل وآراء الدول الأعضاء وتوصلنا إلى نتيجة تكون الدول الأعضاء مستعدة لاعتمادها. سيستمر هذا في الأشهر القليلة القادمة، التي سنتكلم خلالها كثيرا مع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيلي الأمين العام على التعليقات الإضافية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وقبل أن أرفع هذه الجلسة، أود أن أشكر الجميع على مشاركتهم، ومساهماتهم، في مناقشة اليوم. وأنا مدين بصفة خاصة لوكيلي الأمين العام لوروا وملكورا، فضلا عن ممثلي المساهمين الرئيسيين بقوات وأفراد شرطة وموارد مالية على تعليقاتهم ومقترحاتهم المستنيرة الشاحذة للفكر. أنا على ثقة من أن الآراء التي أعرب عنها اليوم حول الطاولة ستسهم في المناقشات العديدة التي تجري بالتوازي في المحافل المختلفة. ونتطلع بصفة خاصة إلى ورقة الأفق الجديد غير الرسمية التي ستصدرها الأمانة العامة، والتي ستشكل أساسا مهما لعملنا في المستقبل.

أخيرا وليس آخرا، نتذكر باعتزاز كل أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام الذين جادوا بأرواحهم أثناء قيامهم بالواجب.

بتلك الأفكار، سوف أرفع الجلسة الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.